غازي عبد الرحمن القصيبي

التنمية... الأسئلة الكبرى







التنمية... الأسئلة الكبرى



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية
برج الكارلتون ، ص.ب : ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي : موكيالي ، هـ ٨٠٧٩٠٠/١
تلكس : LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع : عمان
ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف : ٦٠٥٤٣٢ ، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

الطبعة الأولى
١٩٩٢

الاهداء

بدأت حياتي العمليّة في المملكة العربية السعودية مدرساً في الجامعة ، ثم أصبحت عميداً لكلية من كلّياتها ، ثم وزيراً للصناعة والكهرباء ثم وزيراً للصحة ثم سفيراً .

وخلال هذه الأعمال كلّها كان حولي عدد من الزملاء يرجع اليهم بعد توفيق الله الفضل الأول في كل انجاز أمكن تحقيقه (هذا إن امكن انجاز شيء !) .

فإليهم جميعاً أقدّم هذا الكتاب تحية وفاء وبرهان مودّة .

مقدّمــة

عندما يعلن « البيان رقم ١ » في دولة من دول العالم الثالث مولد حكومة جديدة يتضمّن البيان وعوداً سخيّة للجماهير بحياة أفضل ؛ اي يتحدث عن التنمية . وعندما تشيد حكـومة من حكومات العالم الثالث بالاستقرار الذي حققته فإن الاشادة هي بما حقّقه الاستقرار من رخاء ؛ أي ان الحـديث عن التنمية . وعندما تسقط الحكومات الشيوعية في شرق اوروبا بعد اربعين سنة من احتكار السلطة فإن السبب هو الضائقة الاقتصادية التي خنقت المواطنين ؛ أي ان السبب مرتبط بالتنمية ؛ وعندما يعلن زعيم الاتحاد السوفييتي سياسة « إعادة البناء » و« الانفتاح » فإن الـدافع هـو الرفـوف الخالية من اللحم والصابـون في متاجـر موسكو ؛ أي ان الدافع الحقيقي هو التنمية .

دون مبالغة في التبسيط ، ودون تجاهل للحقيقة الأساسية التي تقرّر ان هناك عشرات من العوامل المتشابكة ، والمتعارضة أحياناً ، وراء كل قرار وخلف كل موقف ، يمكننا ان نقول ان التنمية كانت وراء كل ثورة شهدها هذا القرن ، كما كانت وراء كل ثورة مضادّة[١] . بعبارة أخرى ، كانت التنمية في هذا القرن

---

(١) برّر قادة الانقلاب الفاشل ضد الزعيم السوفييتي جورباتشوف في اغسطس سنة ١٩٩١ محاولتهم الانقلابية بأنها لتصحيح السياسات التي وصلت بالشعب السوفييتي الى المجاعة .

قضيّة القضايا ، ولا تزال .

وما دام هذا هو شأن التنمية فليس لنا أن نستغرب اذا عبر الاهتمام بها عالم الواقع إلى دنيا الدراسة والنظريات . عبر نصف القرن الأخير ظهرت كميّة هائلة من الأدبيات يمكن ان نسمّيها ، في مجملها ، « علم التنمية » ، أو بعبارة أدق ، « علوم التنمية » . تخصّص في التنمية أساتذة ؛ وبنيت للتنمية مراكز بحث ؛ وعقدت للتنمية ندوات ومؤتمرات ؛ وظهرت للتنمية لغة . باختصار ، أصبحت التنمية « تملأ الدنيا وتشغل الناس » . هناك من درس التنمية من جانبها الاقتصادي (وهؤلاء يمثلون الغالبية العظمى من الباحثين) ؛ وهناك من اهتمّ بالعوامل السياسية ؛ وهناك من ركّز على العناصر النفسية ؛ وهناك من حلّل الجوانب الاجتماعية ؛ وهلمّ جرّا . إنّ القارىء في ادبيات التنمية سرعان ما يجد نفسه على ساحل محيط هائل من الكتب له أوّل وليس له آخر .

أيستطيع كتيّب صغير كهذا الذي بين يدي القارىء ان يضيف جديداً إلى ما كتبه الباحثون في الغرب والشرق عن التنمية ؟ اشكّ كثيراً في ذلك ! لِمَ الكتيب إذن ؟ لقد كان من قدري أن ادرس بعض جوانب التنمية في الجامعة ؛ ثم كان من قدري ان ادرّس بعض جوانب التنمية في الجامعة ؛ ثم كان من قدري أن اتولّى بعض شؤون التنمية في المجتمع . وعبر سنوات الدراسة والتدريس والممارسة كنت أجد أن قراءة كتاب في التنمية تكاد تكون اشقّ من زيارة طبيب الأسنان . والسبب بسيط :

هذه الكتب اعدّها إخصائيون ليقرأها إخصائيون آخرون . في غمرة المعادلات والرسوم البيانية والرموز الرياضية والجداول والإحصائيات لا يكاد القارىء العادي يجد شيئاً يفهمه او يستطيع التعرّف عليه . من هنا جاءت فكرة الكتيب : مناقشة التنمية باسلوب بسيط يمكن ان يفهمه الناس العاديون .

لقد أصبح من المقولات الشائعة التي جرت مجرى الأمثال القول بأن « الانسان هو جوهر التنمية ومحورها وهدفها » . إلاّ أن أحداً لا يستطيع ان يصبح « جوهر » شيء ما او « محوره » أو « هدفه » إذا كان هذا الشيء بالنسبة اليه غامضاً غائماً أشبه ما يكون بالألغاز والأحاجي . وفي الصفحات التي تلي هناك محاولة لوضع الانسان في مكانه من الصورة ، اي لاعادة التنمية الى جذورها الانسانية .

وتقتضي النزاهة العلمية ان اعترف ، من البداية ، ان دوري كاد ينحصر في الانتقاء والتجميع : انتقاء آراء من خضم البحوث والدراسات وتجميعها في نموذج نظري يسهّل ولا يعقّد . فإلى الباحثين والدارسين والمفكرين والقادة ، مؤلفي هذا الكتيب الحقيقيين ، أعمق الشكر وأصدق التحيّة .

المدخــل

إن التنميـة المستقلة ينبغي ان تخضع ، أولاً ، لـلامتحان الذي يتضمّنه السؤال التالي، الرباعي العناصر :

- لماذا ننمّي ؟
- لمن ننمّي ؟
- ماذا ننمّي ؟
- كيف ننمّي ؟[1]

(١) يوسف صائغ ، « نحو تنميـة مستقلة في الوطن العـربي » ، في التنمية المستقلة في الوطن العربي ، (بيـروت : مركـز دراسات الـوحدة العـربية ، ١٩٨٧) . ص ٩٩٢ .

الفصل الأول

التنمية : لماذا ؟

﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾

القرآن الكريم
سورة الإسراء

●

رُبّما كان من الضروري ، في أي نقاش ، لكي يكون للنقاش معنى أن نبدأ بتعريف موضوع النقاش (وهذا ما لا يفعله الكثيرون فيتحول النقاش حواراً بين الصمّ) . لا نقصد بالتنمية ، في هذا الكتيب ، يوتوبيا لم توجد ولن توجد . ولا نتحدّث عن فلسفة مبهمة أو لغز محيّر . ما نقصده بالتنمية ، بكل وضوح وبساطة ، هو درجة من التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نجحت بعض دول العالم ، دون البعض الآخر ، في الوصول إليها . وإذا كان « التوصيف » هو افضل تعريف ، فلنصف حالة مواطن في دولة صناعية وحالة مواطن في دولة من دول العالم الثالث[1] ولنر الفارق بينهما . محصلة هذا الفرق هي ، بالضبط ، ما نسمّيه التنمية .

---

(١) تشكّل المصطلحات التنموية مشكلة عويصة . في البداية ، كان التعبير المستخدم لوصف الدول التي لم تستكمل اسباب النموّ هو « المتخلّفة » Backward . ثم هبّت رياح الاستقلال والكرامة الوطنية وعصفت بهذا الاصطلاح ليحل محله تعبير الدول « ناقصة النمو » (Underdeveloped) ثم تبيّن ان هذا التعبير يتجاهل ما يدور في هذه الدول من محاولات حقيقية جادة للتنمية ، فجاء تعبير الدول « النامية » Developing . ومشكلة هذا التعبير أنه يسبّب بعض الغموض عند ترجمته الى العربية : كل من الدول التي تنمو Developing والتي نمت بالفعل Developed ، يمكن ان تسمّى « النامية » . وحتى لا يكون ثمة لبس فسوف نستخدم في هذا الكتيّب تعبير « دول العالم الثالث » وهو التعبير الذي بدأ يجب ما قبله في الأدبيات. نقصد بدول « العالم الأول » تلك الدول التي حقّقت التنمية عن طريق الرأسمالية ؛ ونقصد بدول « العالم الثاني » تلك الدول التي نمت بأسلوب اشتراكي ، أو ما يُسمّى بالكتلة الشرقية (التي توشك ان تدخل التاريخ !) ؛ اما « العالم الثالث » فدول آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية التي لا تزال تكافح ويلات التخلّف .

مواطننا الأول يعيش في الولايات المتحدة ، بولاية جورجيا التي تشتهر بزراعة الفول السوداني . ومواطننا الثاني يعيش في السنغال وهي ، بدورها ، تشتهر بزراعة المحصول نفسه (الولايات المتحدة والسنغال من اكبر مصدّري الفول السوداني في العالم) . لنر أولاً كيف يعيش صديقنا الأمريكي ثم كيف يعيش نظيره السنغالي .

يبلغ جون جونستون الثالثة والأربعين من العمر ويزرع ٥٤ فداناً من الفوَل السوداني . يعد صاحبنا التربة للزراعة باستخدام حرّاثة حديثة متطوّرة . ويستفيد من البحث العلمي الذي تموّله الحكومة في انتقاء أفضل انواع البذور وأجود أصناف السماد . ويستفيد من برنامج خدمات المزارعين الذي تقدّمه الحكومة والذي يشرح لأصحاب المزارع نتائج البحوث العلمية في الزراعة وكيفية الإستفادة منها في مزارعهم . يستخدم جونستون الطائرة في رشّ المبيدات الحشرية على محصوله . كما يستخدم آلة حصاد مزدوجة تجمع حبات الفول الناضجة وتقوم ، في الوقت نفسه بتقشيرها .

يبيع جونستون محصوله إلى تاجر جملة في مدينة مجاورة ، وهناك يخزّن الفول في أحدث أنواع المخازن . يبيع التاجر المحصول ، عن طريق تجار آخرين في اتلانتا ، عاصمة الولاية ، ونيويورك وشيكاغو إلى الشركات التي تقوم بتصنيعه وتصديره . يحصل جونستون على سعر أعلى من السعر الدولي للفول وذلك نتيجة لتدخّل الدولة بتقليص واردات الفول وتحديد المساحة

المخصّصة لزراعته كل عام وحماية المزارع من تقلبات السوق الدولية[1] . وهكذا تتضافر عدة عوامل هي البحث العلمي والآلية المتطوّرة والتسويق الفعّال والدعم الحكومي والعمل الشاق لكي تمكّن جونستون من الحصول على مائة الف دولار سنوياً مقابل بيع محصوله . بهذا الدخل يتمكّن هو وعائلته من التمتّع بكل ضروريات الحياة وكمالياتها .

ماذا عن صديقنا الآخر ، المزارع السنغالي ؟ يزرع شيرنو سار الفول في مزرعة صغيرة بقريته جيلاب . وقد ورث سار هذه المزرعة عن ابيه كما ورثها المزارع الامريكي عن أبيه . ومزرعة سار ملائمة تماماً لزراعة الفول السوداني ، وقد بدأ سار في ادخال التقنية الآلية على عمليتي الحرث والحصاد اللتين كانتا حتى عهد قريب تتمّان عن طريق اليد . إلّا ان المعدات التي يستخدمها ليست في جودة المعدّات التي يمتلكها زمَيله الأمريكي . وصديقنا السنغالي لا يستطيع استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إمّا لأنها غير موجودة على الاطلاق ، أو لأنها تباع بأسعار باهظة . النتيجة هي ان محصول سار لا يبلغ خمس محصول جونستون .

وبعد الحصاد ليس ثمة خيار أمام سار سوى بيع المحصول

---

(١) يتصوّر بعض السذّج في العالم الثالث ان الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحرّ لا تتدخل في الاقتصاد على أيّ نحو .حقيقة الأمر ، بطبيعة الحال ، هي أن هذه الدول تتدخل بألف وجه ، ووجه ! . وهناك فارق بين التدخل الذكي والتحكم العشوائي الذي تمارسه معظم دول العالم الثالث .

الى الهيئة الحكومية المحتكرة التي تشتريه بسعر يقلّ كثيراً عن السعر الدولي لتضمن للحكومة حصتها من الأرباح . تضع هذه الهيئة المحصول في مخازن بدائية حيث يفسد جزء كبير منه نتيجة تعرضه للعوامل الجويّة والحشرات . وهكذا تتكالب عدة عوامل هي ضآلة المحصول وانخفاض الأسعار وتلف البضاعة في المخازن لإبقاء سار وعائلته في قبضة الفقر . تعيش عائلته المكونة من ثمانية اشخاص ، على اربعمائة دولار في السنة . ورغم ان هذه العائلة تزرع المواد الغذائية التي تحتاج اليها فإن القيمة الغذائية لطعامها منخفضة جداً ولا تفي بمتطلبات الجسد اليومية . في القرية التي يسكنها سار لا توجد كهرباء ولا مدارس ولا عيادات ولا بقالات . وتضطر زوجة سار الى ان تحضر الماء من بئر بعيدة عن كوخ العائلة . وفي القرية من بين كل مائة طفل يولدون لا يتوقع ان يكمل عامه الأول من هؤلاء سوى عشرين طفلاً .

ولا يتوهّمن متوهم ان جميع السنغاليين فقراء مثل سار . في دكّار ، العاصمة الحديثة ، يعمل موظفو الهيئة الحكومية التي تحتكر شراء الفول السوداني وبيعه في مكاتب مكيّفة ، ويمتلكون سياراتهم الخاصة ، ويعيشون في منازل مريحة ، ويتمتّعون بكثير من الكماليات التي تتمتع بها اسرة جونستون في جورجيا . يذهب أولاد هؤلاء الموظفين الى أفضل المدارس في العاصمة ، ويتمتعون بالخدمات الصحيّة التي تقدّمها مستشفيات حديثة . إلّا ان هؤلاء الموظفين ليسوا سوى اقليّة صغيرة من شعب

السنغال ، أقليّة حابتها ظروف الميلاد والتعليم والدخل على حساب الأغلبية الساحقة من صغار المزارعين . ان الفول السوداني الذي يزرع في قرية جيلاب يباع في السوق الدولية ومن دخله تدفع رواتب الموظفين ، وهي رواتب تفوق كثيراً دخول سار وزملائه في جيلاب ، كما تموّل الخدمات العامة في المدن الكبيرة البعيدة عن جيلاب ومزارعيها الفقراء .

ماذا عن البيئة السياسية التي تحيط بصديقنا الأمريكي وصديقنا السنغالي ؟ يمثّل جونستون في واشنطن نائب متجاوب معه ومع مصالحه ومتطلباته . ولدى النوّاب الذين يمثّلون الولايات الزراعية من النفوذ السياسي ما يمكّنهم من ابقاء الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وللبحوث العلمية في الزراعة وللخدمات الميدانية المقدّمة الى المزارعين ، (وهذا كلّه رغم ان العاملين في الزراعة لا يمثلون سوى قطاع بسيط من المجتمع الصناعي الأمريكي) . امّا سار فلا يملك أيّ قدر من النفوذ السياسي ولا يمثّل مصالحه في العاصمة أحد . بالرغم من ان غالبية المواطنين السنغاليين هم من صغار المزارعين مثل سار ، إلاّ ان الأقليّة التي تسكن المدن الرئيسية هي ، وحدها ، التي تحظى باهتمام الحكومة وتنعم بمواردها . ليس لسار اي وسيلة للحصول على سعر أفضل لمحصوله او للضغط على الحكومة بحيث تقدم له ولعائلته خدمات أفضل[١] . لسنا بحاجة ، بعد

---

(١) فيما يخص المزارع الامريكي ونظيره السنغالي انظر :
Malcolm Gillis and Others, **Economics of Development**, (New York: W.W. Worton and co, 1983), p. 3-5.

هذا ، الى القول ان جونستون هو كل مواطن في كل دولة صناعية متطوّرة وان سار هو كل مواطن في كل دولة من دول العالم الثالث[1] .

لعلنا نستطيع الآن ان نسأل لماذا ننمّي ؟ الجواب عن السؤال أننا ننمّي لأننا نريد ان نجعل انساناً مثل سار يحظى بنفس مستوى الدخل والخدمات الذي يتمتع به اخ له في الإنسانية هو جونستون . ليس من اهداف التنمية ، ولا ينبغي ان يكون ، ان تغيّر اسم سار الى جونستون ولا ان تجعله يتكلم كما يتكلم جونستون ولا يرتدي نفس الثياب ولا يلتزم بنفس القيم ولا يتقيّد بنفس العادات . وليس من اهداف التنمية ، ولا ينبغي ان يكون ، جعل السنغال جزءاً من الولايات المتحدة ، ولا نقل التقاليد الأمريكية الى السنغال .

والسؤال التالي المنطقي هو : لماذا نريد لمواطن العالم الثالث وضعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مقارباً لوضع المواطن في العالم الأوّل ؟ السبب ، ببساطة متناهية ، انه بدون تنمية لا بُدّ من استمرار التخلف ، ومع استمرار التخلّف لا بد من استمرار

---

(١) في سنة ١٩٨٧ كان معدّل الدخل السنوي لمواطن العالم الثالث لا يتجاوز ٦٪ من معدل الدخل لمواطن العالم الأول . وبينما يبلغ دخل الفرد في المانيا قرابة ١٨,٠٠٠ دولار في السنة لا يتجاوز دخل الفرد في بنجلادش ١٧٤ دولاراً !!

الفقر ، ومع استمرار الفقر تنعدم كل المقوّمات اللازمة للحياة البشرية الكريمة[1] . بدون تنمية ، ستستمر الفوارق الرهيبة بين البشر : ٧٥٪ من ثروات الكرة الأرضية مركّزة في يد ٢٠٪ من سكّانها . وبدون تنمية ، ستزداد الهوّة السحيقة بين الأغنياء والفقراء : منذ الحرب العالمية الثانية كلّما زاد معدل دخل الفرد في العالم الثالث بمقدار دولار واحد زاد معدل الدخل الفردي في العالم الأول بمقدار ٢٨٦ دولاراً . وبدون تنمية ، سيستمر الجوع في حصد ضحاياه : في كل دقيقة يموت قرابة ٢٥ شخصاً في العالم نتيجة الفقر المدقع[2] .

أترانا نبالغ إذا قلنا ان العالم الثالث ، بدون تنمية ناجحة فعّالة ، يقف على شفير مجاعات طاحنة ؟ قد تبالغ الكلمات ، ولكن كيف تبالغ الأرقام ؟ هذه الأرقام تحمل الحقائق المرعبة التالية :

● في السبعينات ، حصل العالم الثالث على ٣٠ بليون دولار مقابل تصدير ١٢ نوعاً من الصادرات الرئيسية (غير البترول) . هذه المواد نفسها صُنّعت في العالم الأول وأعيد بيعها

---

(١) « إن لك الا تجوع فيها ولا تعرى وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى » ، وهكذا تلقى ابو البشر أول تأمين ضد العوز ، فلا عري ولا جوع ، وعندما دقت ساعة الرحيل الى الأرض كان وعي آدم لا يزال مفعماً بهذه الحقوق ، انظر خالد محمد خالد ، اسلاميات ، (بيروت : دار الفكر ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م) ، ص ١٢ .

(٢) انظر :

Richard W. Lombardi **Debt Trap: Rethinking The Logic of Development** (New York: Praeger, 1985), p. XVIII.

بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار . (على سبيل المثال ، لا يحصل مزارع العالم الثالث الذي زرع الكاكاو إلاّ على قرابة ١٠٪ من قيمة الشيكولاتة المصنّعة في العالم الأول) .

● في الثلاثينات ، كانت دول العالم الثالث تصدر ١٠ ملايين طن من الحبوب . وفي الخمسينات ، تمكّنت هذه الدول من الحفاظ على اكتفائها الذاتي في الحبوب . بنهاية السبعينات ، استوردت هذه الدول ما يزيد على ٧٠ مليون طن من الحبوب . مع نهاية هذا القرن ، من المتوقع ان تزيد وارداتها من الحبوب على ١٤٠ مليون طن[١] .

● بلغت ديون العالم الثالث في سنة ١٩٨٨ ١٤٥٠ بليون دولار وبلغت الفوائد والأقساط السنوية المستحقة على الديون في سنة ١٩٨٦ حوالى ٩٦ بليون دولار[٢] .

إن التنمية ، في محصلتها النهائية ، وسيلة وليست غاية ؛ هي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الانسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي . وما دام هذا هو هدف التنمية الحقيقية ، فكلّ ما يؤدّي ، على اي نحو ، إلى الإضرار بالإنسان ، جسداً أو روحاً ، لا بُدّ وأن يكون عملاً معادياً

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٢) انظر : رمزي زكي ، « إلغاء ديون العالم الثالث ضرورة وليس اختيارا » ، **العربي** ، نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .

للتنمية حتى لو ارتكب باسمها . ايّ تغيير لا يخدم الإنسان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو ثقافياً هو تغيير لا علاقة له بالتنمية . من هنا يصبح من الواضح ان المحاولات التي شهدتها ، ولا تزال تشهدها ، دول كثيرة في العالم الثالث لطمس هويّتها ومسخ تميزها واستيراد عقائدها وأفكارها هي محاولات تخريبية مقطوعة الصلة بالتنمية الحقيقية وهدفها النبيل .

لم تكن الرؤية صافية ، ولم تكن الأولويات واضحة ، وتحولت التنمية الى مجهود مستميت لنقل قشور العالم الأول :

> **بلا شعور بالمسؤولية ، يبدو العالم الثالث مصرّاً على بيع هويّته الحضارية ، وجزء كبير من ثروته الماديّة ، مقابل ناطحات سحاب ، ومستشفيات حديثة لا تخدم سوى الصفوة من ساكني المدن ، وتقنية (تشترى بديون باهظة) تعكس ، كالمرآة ، صور الحضارات البعيدة التي صنعتها . أمّا عن أولئك البشر البعيدين عن الخدمات الحديثة فإنّ النموّ الاقتصادي بالنسبة اليهم لا يعني سوى وعاء من البلاستيك ، وأقمشة رخيصة رديئة ، ومبان مؤقّتة واهية ، وديون خارجية متزايدة، وصدقة ، بين الحين والآخر ، من الحكومة المركزية على هيئة دعم للمواد الغذائية[١] .**

بدأت المأساة عندما استقرّ في الأذهان أن التغيير ، في حد ذاته ، يعني التنمية . وكان اول زعيم يبدأ هذا الانحراف الفكري مصطفى كمال أتاتورك . تصوّر أتاتورك ان التنمية تعني

(١) انظر : مرجع سابق ، Lombardi ، ص ٧ .

تغيير هوية تركيا من دولة شرقية إسلامية الى دولة اوروبية علمانية وشن حرباً ضروساً على كل ما له علاقة بتراث تركيا وعقائدها وتقاليدها . حرم أتاتورك على مواطنيه لباس الطربوش ، وفرض السفور على النساء بالقوة العسكرية ، والغى الأبجدية التركية التي تستخدم الحروف العربية ووضع محلها ابجدية مكتوبة بحروف لاتينية . حتى في الغرب الذي كان اتاتورك يعبده لم يحارب الدين بالضراوة التي حورب بها في تركيا التي كانت ، عبر قرون عديدة ، قلعة الاسلام الأولى !

ونهج الشاه رضا خان ، والد الشاه محمد رضا بهلوي ، في ايران نهج اتاتورك في تركيا ، واتخذت « التنمية » مظاهر مضحكة مبكية يصعب تبريرها من اي منظور عقلاني . منع الشاه استخدام الملابس الإيرانية التقليدية وأصدر أمراً بوضع القبعة على كل رأس . منع النساء من ارتداء العباءات واطلق الشرطة في الشوارع يمزقون عباءة اي امرأة ترتديها . عندما احتج الناس وتجمّعوا في المساجد ارسل المدفعية لنسف هذه المساجد . أمر الشاه بتوطين البدو الرحّل رغماً عنهم . وعندما قاوموا المحاولة أرسل الحملات العسكرية لتأديبهم وأمر بتسميم آبارهم . منع الشاه تصوير الجمل بإعتباره حيواناً بدائياً يرمز الى التخلف ![1] .

من حق اي باحث موضوعي أن يتساءل ما علاقة القبعة

---

(١) انظر :
Rysyard Karuscinski, **Shah of Shahs,** (London: Quartet Books, 1985), p 3.

المفروضة والعباءات الممزّقة والآبار المسمومة وصور الجمل المحظورة بالتنمية ؟! وهل انتجت هذه المحاولات الغريبة تنمية تذكر؟ النتيجة الوحيدة لهذه «التنمية» هي ظهور طبقة مسخ ابدع مفكّر ايراني في رسم هذه الصورة الكاريكتيرية اللاذعة لأحد ابنائها :

> . . . يجاهد جهاد المستميت لإجبار جدّته الحاجة بي بي كلبن أغا على ارتداء « الميني جوب » عند ذهابها الى رأس الجسر ، أو على أن تشدّ شعرها على هيئة « ذيل الحصان » ، أو يرغم عمّته الحاجة رقيّة على وضع نظارة « اودري هيبورن » على عينيها ، ويقوم بكنس المنزل من السجاد والفرش والوسائد التي عاشت مع الأسرة ستين عاماً ، لكي يؤثّثه « باستيل مودرن » أمريكاني مأخوذ من مجلة « البوردو » . . . ويضع صورة « جين مانسفيلد » التي اعدّت من اجل حجرة النوم على جدار منزل والده المصلّي وفي موضع القبلة[1] !

ان القادة الحقيقيين ، المرتبطين بروح الشعب ومشاعره ، يدركون ادراكاً غريزياً ان التنمية لا يمكن ان تتم بقرار فوقي يفرض على الجماهير من أعلى ويتجاهل احتياجاتها وعاداتها وتقاليدها . وفي هذا المجال ، سمعت من زعيمة الهند الراحلة السيدة انديرا غاندي ما يلي :

---

(١) على شريعتي ، العودة الى الذات ، ترجمة ابراهيم الدسوقي شتا ، (القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦) ، ص.ص. ١١١ ـ ١١٢ .

إن الناس انفسهم هم الذين يجب أن يقرّروا سرعة التغيير الـذي يريـدونه ، ولا يمكن ان تتحـدد السرعـة بأمـر من الحكومة . حتى عندما يكون الوعي عند الجماهير منخفضاً فليس هناك من وسيلة سوى الصبر والإقناع . حدث في الهند عندما بنت الحكومة سدّاً كبيراً للتحكّم في الفيضانات وتوليد الكهرباء ان ذهب بعض أفراد من المعارضـة وأقنعوا أهـل القرى المجاورة ان السـدّ سلب المياه « روحهـا » ، فغدت عديمة البركة لا تصلح للزراعة . لم اصدّق ان أحداً يمكن ان يصدّق خرافـة كهذه . إلا انني فـوجئت خلال جـولاتي في المنطقة بعدد كبير من المواطنين يسألونني « لمـاذا سلبتم المياه روحها ؟ » و« لماذا تركتم المياه بلا بركة ؟ » ماذا بوسع المرء ان يعمل ؟ لا وسيلة سوى الصبر والاقناع[1] .

ولنا ان نتذكر ان انديرا غاندي دفعت الثمن باهظاً عندما تناست ، مؤقتاً ، حكمتها وحاولت « حث » الرجال على قبول برنامج للتعقيم كجزء من حملتها لتنظيم النسل . كان هذا من أهم أسباب سقوطها في الانتخابات .

لماذا ننمي ؟! لأن التخلّف ، وما يواكبه من فقر ، ليس قدر البشر المحتوم . كائنة ما كانت اسباب التخلف ، فمعالجته لا تستعصى عـلى الفكـر النـيّر والارادة المصمّمـة . لقـد اختلف الباحثون في تفسير ظاهرة التخلّف ولكن أحداً منهم لم يذهب الى

(١) من حوار مع المؤلف خلال زيارتها الرسمية للمملكة العربية السعودية في ربيع سنة ١٩٨٢ .

انه داء بلا دواء . من الباحثين من رأى ان طبيعة الإقليم هي المسؤولة . ومنهم من رأى ان طبيعة النظام السياسي هي سبب البلاء . ومنهم من اعتقد ان النظام الاقتصادي هـو السبب . ومنهم من حاول ان يفرّق بين انواع التخلّف . ومن ابرز الذين « صنفـوا » التخلف الاقتصادي الامـريكي الشهير جـالبـريث الذي تحدّث عن ثلاثة انواع من التخلف . عزا هذا الاقتصادي التخلف في آسيا الى عدم كفاية الموارد الطبيعية ، بمعنى ان هناك اعداداً كبيرة من البشر في مواجهة موارد طبيعية محدودة . وارجع التخلف في افـريقيـا الى عـدم الكفـاءة البشـريـة ، بمعنى ان الافـريقيين لم يتعلّمـوا ويتدرّبـوا على النحـو الذي يمكّنهم من استغلال الموارد الطبيعية المتوفّرة لديهم . أما التخلف في أمريكا الـلاتينية فقـد رأى جالبـريث انه لا يعـود الى نقص في الموارد الطبيعية ولا في كفـاءة البشر بل يـرجع الى ضعف المؤسسـات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١] .

على ان الكتّاب والباحثين في مسـألة التخلف والتنميـة لم ينطلقوا في دراساتهم من فراغ ولا مشوا الى فراغ . انطلقوا جميعاً من مسلمات افترضوها ومشوا جميعاً الى نتائج تمنوها . يستوي في ذلك الذين كتبوا من منطلق عقائدي حكم نظرتهم وتحليلهم ، والذين انطلقوا من مذهب سياسي استهدفوا تطبيقه ، او الذين

---

(١) انظر :
Andre Gunder Frank, **Critique And Anti-Critique,** (New York: Praeger, 1984), P. 90.

استندوا الى المنهج العلمي دون تحيّز مسبق نحو عقيدة معينة او مذهب سياسي[١] . كل هؤلاء كتبوا ما كتبوه لأنهم آمنوا ان التنمية ممكنة التحقيق . لم يعد هناك باحثون يعلنون أن التنمية مجرد وهم مستحيل التحقيق . ولم تعد هناك نظريات عرقية تخصّ بعض البشر دون البعض الآخر بالعبقريّة والذكاء وبالتالي بالقدرة على كسر طوق التخلف . حتّى أولئك الذين لا يزالون يهمسون في الظلام بأن سبب التخلف الحقيقي « كسل البعض » أو « طبيعة البعض » لم يعودوا يجرأون على أن يدّعوا لآرائهم البالية هذه صفة العلمية . وما أجدر هؤلاء ان يقرأوا ما اعلنه باحث غربي شجاع :

> من الواضح ، مع إحترامنا الشديد لكلّ زملائنا العلماء ، أن التخلّف ليس مسألة كسل فطري أو اعتناق قيم غربية . على العكس ، طيلة عهود الإستعمار ، كان الأرقاء السود يمارسون أعمالاً شاقة تفوق في مشقّتها بكثير ما كان يمارسه أسيادهم من أعمال . . . وحتى في أيامنا هذه يعمل الكثير من البشر في العالم غير المتطوّر ، كباراً وصغاراً ، اكثر بكثير مما يعمل البشر في العالم المتطوّر وذلك لمجرد البقاء على قيد الحياة[٢] .

يمكننا ، الآن ، أن نجيب ، بصفة حاسمة عن السؤال لماذا

---

(١) انظر :
Nath Verma Baidya, **The Sociology And Politics of Development**, (London: Routledge and Kegan Paul, 1980).

(٢) انظر : مرجع سابق Frank ، ص ٩١ .

ننمي ؟ فنقول اننا ننمّي لأن التخلف ليس قدر الانسان ؛ قدره الحياة الكريمة ، او يجب ان يكون[1] . لقد خطا العالم الثالث خطوات لا يستهان بها نحو التنمية ، وبالتالي نحو الكرامة البشرية . فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٨٧ ارتفع معدّل العمر المتوقع في العالم الثالث من ٤٦ سنة الى ٦٢ سنة . وارتفعت نسبة التعليم بين البالغين من ٤٣٪ الى ٦٠٪ . وانخفضت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة الى النصف . وأصبحت خدمات الرعاية الصحيّة تشمل قرابة ٦١٪ من السكان[2] . هذا عن نصف الكوب الملآن ، فماذا عن النصف الفارغ ؟ لا تزال في الصورة ظلال قاتمة كثيرة . لا يزال حوالى الف مليون من البشر امّيين لا يقرأون ولا يكتبون . وهناك قرابة الفي مليون يعيشون دون مياه شرب نظيفة . وهناك حوالى مائة مليون انسان بدون اي نوع من انواع السكن . هناك ثمانمائة مليون انسان يبيتون جائعين كل يوم . هناك قرابة مائة وخمسون مليون طفل يعانون

---

(١) يضمن الإسلام للانسان « حق الكفاية اي المستوى اللائق لمعيشة كل فرد طعاماً ، وملبساً ، ومسكناً ، وتعليماً ، وتطبيباً ، وترفيهاً » انظر محمد شوقي الفنجري ، « حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام » ، في مجلة حقوق الانسان ، العدد السابع ، السنة الثامنة ، ١٩٩٠ م ، ص ص ٤٥ ـ ٥٢ .

(٢) انظر :
Human Development Report 1990, Published For The UNDP by Oxford University Press, New York, p.2.

من نقص التغذية . وهناك اربعة عشر مليون طفل يموتون قبل سن الخامسة[1] .

إن طريق البشرية نحو التنمية ، والكرامة التي يستحقها الانسان ، لا يزال طويلاً . . . وشاقاً .

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

الفصل الثاني

التنمية ؛ لمن ؟

﴿ كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ﴾

القرآن الكريم
سورة الحشر

لِمَن ننمّي ؟! قد يبدو هذا السؤال أبسط من أن نقف عنده لنحاول ان نجيب عليه . ذلك ان الجواب البديهي هو « ننمّي لصالح اكبر عدد ممكن من المواطنين » . إلّا ان البديهيات لم تكن ، عبر التاريخ ، أول ما تبادر الى الذهن البشري عند ارتطامه بمشكلة من المشاكل (خاصة عندما يكون الجواب الصحيح معتمداً على المصالح السياسية لا على الحقائق المجرّدة) . ان لدينا من الشواهد التاريخية ما يؤكّد ان البشر كثيراً ما يصلون إلى إجابات خاطئة يقضون معها سنين او عقوداً أو قروناً قبل الوصول الى الاجابة (البديهية) الصحيحة . كذلك كان الأمر فيما يخصّ التنمية .

ولا نبالغ عندما نقول ان السؤال في ذاته كان سيبدو غريباً جداً لو انه طرح قبل قرن او حتى نصف قرن من الزمان . في تلك السنوات لم يكن احد يتحدّث عن التنمية Development ؛ وكان الحديث كله عن النمو Growth . لم يكن من الواضح في أفكار الدارسين ، وقتها ، ان الفارق شاسع بين « نموّ » يتم تلقائياً وعلى غير هدى وبين تنمية تتحقق على بصيرة . كانت فلسفة النمو واضحة كل الوضوح : النموّ ، وحده وفي ذاته ، يخدم مصالح المجتمع بأسره ، وليس ثمة مبرّر يتطلب ان نذهب

بأسئلتنا أبعد من ذلك . ولو ذهبنا أبعد من ذلك لقيل لنا ان ثمرات النمو « ستتسرّب » بعد حين بحيث تستفيد منها كل الطبقات في المجتمع ، حتى أشدها فقراً . كانت فلسفة النموّ متمشّية مع النظرية الاقتصادية في شكلها الكلاسيكي : ما على الانسان إلا ان يضاعف من مكاسبه ويقلّل من خسائره ، وما دام الجميع يفعلون ذلك ، فلا بد ، في نهاية المطاف ، ان يستفيد الجميع .

إلّا أن الأمور ، في الواقع العملي ، لم تسر على هذا النحو المريح . صحيح ان النمو جاء ؛ ولكن التنمية لم تجيء في ركابه . صحيح ان الرخاء تحقّق ؛ ولكن هذا الرخاء لم يعمّ الجميع . صحيح ان الغني ازداد غنى ؛ إلا ان الفقير ازداد فقراً . لم تعد الإجابات القديمة مقنعة . لم يعد سؤال « التنمية لمن ؟ » وارداً فحسب ؛ لقد أصبح اكثر الاسئلة الحاحاً وأهمية .

في كتابه الرائع الرائد ستارة الفقر يروي الاقتصادي الباكستاني المعروف محبوب الحق ، بأسلوب شيّق ، رحلته الطويلة المريرة بين النمو والتنمية . يقصّ علينا كيف بدأ حياته العملية مؤمناً بالنمو ومخطّطا له في حكومة الباكستان وكيف انتهى به المطاف مؤمناً بالتنمية ومبشراً بها في البنك الدولي . ويشرح لنا الفارق الكبير بين « نمو » لا تستفيد منه سوى الاقليّة المحظوظة وبين « تنمية » تتم لصالح القاعدة العريضة من الجماهير . واذا كنا سنعرض بشيء من الإسهاب لتجربة محبوب الحق فيما يلي من صفحات فلأنها لا تمثّل معاناة مفكر واحد مع

اشكالية النمو والتنمية بقدر ما تمثّل موجة هامة من موجات الفكر التنموي خلال تطوّرها . واذا كنا سنعود الى ستارة الفقر بين الحين والحين فلأنه من تلك الكتب النادرة في ادبيات التنمية ، الكتب التي سطّرت بغبار التجربة لا بغيوم الابراج العاجية .

في بداية حياته العملية ، على اثر تخرجه من جامعات الغرب ، كان محبوب الحق يؤمن بفلسفة النمو ايماناً أعمى جعله يدافع عنها دفاع المستميت :

> **لا بُدّ لنا أن نتقبّل ان النمو الاقتصادي عملية لا تخلو من قسوة وكآبة . إنّ جوهر النمو الاقتصادي هو ان نجعل العامل ينتج اكثر مما يسمح له باستهلاكه في اشباع حاجاته المباشرة . ما يهمّ هو هذا « الفائض » أما تسميته فلا تهمّ كثيراً . قد يسمى « القيمة الزائدة » كما يسمّيه ماركس عادة ؛ او « المدخرات » او « تكوين رأس المال » كما تسمّيه التحليلات الاقتصادية المعاصرة ؛ أو « مساهمة الرفاق الطوعية في النمو القومي » كما يسمّيه المدافعون عن عادة الأنظمة الشيوعية في الاستئثار بهذا الفائض(١) .**

بل ان ايمان محبوب الحق بالنمو قد وصل الى مرحلة جعلته يخشى من تأثّر حيوية النموّ « بجراثيم » العدالة الاجتماعية الوافدة من الغرب الى العالم الثالث :

---

(١) Mahboub Alhaq, **The Poverty Curtain,** (New York: Columbia University Press, 1976), p. 3.

ان الدول المتطوّرة تنزع في سياساتها على التركيز على اعتبارات « توزيع الثروة » واقامة « دولة الرفاهية » . وهذه النزعة مفهومة عندما تبلغ الدخول الفردية حداً يسمح بهوامش للادخار ، وعندما تكون المؤسسات الاقتصادية قد تطوّرت على نحو يسمح باستغلال هذه الهوامش . . . إلّا انه سيكون من سوء حظّنا أن ننقل هذه النزعات ، على نحو واعٍ أو غير واع ، من الدول المتطوّرة بحيث تؤثّر على فلسفة النموّ في العالم الثالث[1] !

من هذا الايمان المتطرّف الأعمى بالنمو ، انتقل محبوب الحق الى مرحلة فكرية جديدة طرحت أسئلة جديدة مزعجة وملحّة :

إننا ندرك أن عدداً من الدول غير النامية استطاعت ان تنجز معدلاً عالياً نسبياً للنمو عبر فترات مضطردة من الزمن . ولكن هل أدّى هذا النموّ إلى التخفيف من أسوأ ويلات الفقر مثل سوء التغذيّة والمرض والأمّية وبقاء جموع من المشرّدين بلا مسكن ، أو في مساكن غير صالحة ؟ هل ادّى هذا النموّ الى مزيد من فرص العمل أو الى تكافؤ اكبر في الفرص ؟ هل كانت طبيعة التنمية متمشّية مع آمال الجماهير وتطلّعاتها ؟[2] .

جاءت الاجابات كلها بالنفي ، ومع هذه الاجابات وصل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

محبوب الحق الى المرحلة الأخيرة من رحلته الفكـرية . وكانت النهاية تختلف اختلافاً جذرياً عن البداية :

يجب ان يكون الهدف من التنمية هجومـاً محدّداً عـلى اسوأ انواع الفقر . يجب ان تكون اغراض التنمية موجهة ، على نحو تدريجي ، الى القضاء على سوء التغذية والمرض والأمّية والبطالة وعدم تكافؤ الفـرص . لقد علّمـونا أننـا يجب ان نحصر اهتمامنا في الناتج القومي الكلّي وحده على أساس أنّ هذا الإهتمام كفيل بحل مشكلة الفقر . أمّا الآن فعلينا ان نعكس الآية : علينا ان نهتم بمشكلة الفقر وهذا الاهتمـام كفيل بحل مشـكلة الناتج القومي الكلي[١] .

مـا الذي دفـع بمحبـوب الحق الى هـذا التغييـر الفكـري الشامل ؟ لم يكن السبب أنه قرأ كتباً جديدة او اطّلع على نظريات جديدة أو التقى بمدرسين جدد . كان السبب هو معايشته للنموّ السـريع في البـاكستان وتحليله لنتـائج هـذا النمو الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية . كان من بين هذه النتائج تركّز الدخل الصنـاعي والثروة في يـد ٢٢ مؤسسـة عـائليـة . تمكنت هـذه المؤسسات القليلة من السيطرة على ثلثي قطاع الصناعة ، وعلى ٨٠٪ من القطاع المصرفي ، وعلى ٧٠٪ من قطاع التأمين . في الـوقت نفسه ، ازدادت هـوّة الفارق في الـدخول بـين شـرق البـاكستان وغـربها ، وانخفضت الـدخـول الحقيقيـة للعمـال الصناعيين بما يقارب الثلث[٢] . كان من الواضح ، باختصار ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ .

أن غالبية الشعب لم تستفد من النمو الذي كان يتم لصالح فئة محظوظة صغيرة .

لم تكن سلبيات النمو السريع مقصورة على الباكستان وحدها بطبيعة الحال . في مناطق عديدة من العالم الثالث ، وأوشك أن أقول في كل مكان ، بدأت هذه السلبيات تسفر عن وجهها الكالح . وعندما توقّفت الأنفاس اللاهثة وراء النموّ السريع قليلاً بدأت فترة من التأمّل تلتها فترة من الإحباط . في العالم العربي ، على سبيل المثال ، وجد أحد الباحثين العرب أن التنمية لم تمسّ الاّ « القشرة الخارجية » للمجتمع تاركة السواد الأعظم من الناس دون ايّ تحسّن في أوضاعهم . كانت النتيجة التي توصّل اليها هذا الباحث أن الحكومات العربية لم تكن مهتمّة بالتنمية بل كانت مهتمة بالتحديث . غير ان هذا الاهتمام لم يحقق إلّا ما أسماه الباحث بمرارة لاذعة صادقة **تحديث الفقر** ![1] .

حتّى في بلد مثل البرازيل استقرّ في اذهان جميع المراقبين انه تمكّن من تحقيق معجزة اقتصادية كانت التجربة طافحة بالسلبيات . في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات الدخول عموماً انخفضت حصة الأغلبية من الدخل القومي . فيما بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠ تمكنت الأقليّة الثريّة التي لا يتجاوز عددها

---

(١) انظر Galal Amin, **The Modernization of Poverty,** (Leiden: E.J. Brill, 1974), p. 110.

٥٪ من السكان أن تزيد حصتها من الدخل من ٢٤,٧٪ الى ٣٦,٦٪ ؛ بينما انخفضت حصّة القاعدة العريضة من السكان التي تبلغ ٨٠٪ من ٤٥,٥٪ الى ٣٧,٨٪ ؛ في الوقت الذي ظلّت فيه حصة أصحاب الدخول المرتفعة نسبياً وعددهم ١٥٪ من السكان ثابتة بمعدّل ٢٧٪[١] .

مع تكرار هذه الظاهرة في بلدٍ تلو الآخر تبيّن أنّها توشك أن تكون السمة المميّزة للنموّ في العالم الثالث . في كلّ مكان كان النموّ يثير الاعجاب ، وكانت نتائجه تدعو الى الحيرة وخيبة الأمل . فيما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٧٠ زاد معدل الدخل الفردي في كلّ دول العالم الثالث بما لا يقلّ عن ٣٪ سنوياً . ولكن هذه النسبة العالية من النموّ لم تجلب معها فرصاً كافية للعمالة تسدّ حاجة القوى العاملة المتزايدة ولم تحمل فوائد النموّ الى القاعدة العريضة من السكان من أصحاب الدخول المنخفضة[٢] .

وجد بعض الباحثين ان ثلاثة عقود من التنمية انتجت المزيد من عدم المساواة في دول كثيرة من العالم الثالث ، وتركت معظم السكان كما وجدتهم دون اي تغيير ، وزادت اوضاع الفقراء سوءاً وعلى الأخصّ في البلاد الفقيرة ذات الاعداد الهائلة من

---

(١) انظر Ozay Mehemet, **Economic Planning And Social Justice In Developing Countries,** (New York: St. Martins Press, 1978), P. 51.

(٢) انظر Paul Streeten And Others, **First Things First,** Published For The World Bank By Oxford University Press, 1981, P. 11.

السكان[١] . لم تعد مقولة « ان التنمية تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً » مجرد دعاية ثقيلة أو شعار مثير .

إذن ، من هم الذين استفادوا من جهود التنمية في العالم الثالث ؟ كان المستفيد الأول في كل مكان الصفوة الحاكمة وتلك الشريحة من المجتمع اللصيقة بها ، يستوي في ذلك ان تكون هذه الصفوة عسكرية انقلابية او حزبية برلمانية او تقليدية محافظة . لسنا بحاجة الى شرحٍ طويلٍ لندرك انه ليس من طبيعة اي صفوة حاكمة ان تبدأ تحولاً تنموياً يهدد بقاءها في الحكم . كما اننا لا نحتاج الى ان نكون من علماء السياسة لندرك ان اي قرار تنموي يضرّ بمصالح الصفوة الحاكمة لن يتخذ ، واذا اتخذ فلن يستمر طويلاً . ويكفي في هذا الصدد ان نستعرض ما حدث في غانا سنة ١٩٧١ وفي بيرو سنة ١٩٦٨ عندما قررت الحكومة تخفيض العملة . ادى هذا القرار الى اضرار بمصالح الطبقة الحاكمة (وهي مزيج من العسكريين والبيروقراطيين) وكانت النتيجة سقوط كل من الحكومتين على الفور[٢] .

على ان الصفوة الحاكمة تظل قليلة العدد إن تجاوز عددها المئات فلن يتجاوز الآلاف . وفي ضوء ذلك ، يتضح ان المستفيد الأكبر من عملية التنمية هو الجهاز البيروقراطي الهائل الذي يمد

---

(١) انـظر Malcolm Gillis And Others, **Economics Of Development**, (New York: W.W. Morton and co., 1983), P. 70.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

أذرعته ، كالاخطبوط ، في كل مكان في العالم الثالث والذي لا يقل نفوذه عن نفوذ الصفوة الحاكمة ـ وقد يزيد . التخطيط للتنمية يتم على ايدي البيروقراطيين ؛ وتنفيذ مشاريع التنمية يتمّ بواسطة البيروقراطيين ؛ أي غرابة ، اذن ، في ان تسقط ثمار التنمية في احضان البيروقراطيين ؟ . من المستحيل ان يخطط انسان عاقل لما يضرّه او يضرّ أولاده . ومن المثالية الساذجة أن نتوقع من المستفيد من قرار ما ان يتبرع بالفوائد للآخرين . ان استفادة البيروقراطية من التنمية لم تكن نتيجة خبث فطري في نفوس الموظفين ولا نتيجة مؤامرة جبّارة نسجتها عقول بيروقراطية جهنمية ولكنها تتم على نحو طبيعي عفوي كنتيجة حتمية لطبيعة البيروقراطية ذاتها .

في تحليل كلاسيكي يذكر أحد الباحثين أربع خصائص رئيسية تحكم السلوك البيروقراطي[١] . وسوف نعرض لكلّ واحدة من هذه الخصائص ثم نرى كيف تترجم في واقع التنمية العملي :

● **أولاً** : ينزع كل موظف الى تغيير المعلومات التي يدلي بها إلى من فوقه في التنظيم بحيث يبالغ في أهمية المعلومات التي تفيده ويقلّل من أهمية تلك التي لا تفيده .

فإذا ترجمنا هذا المبدأ إلى الواقع وجدناه كما يلي :

● يطلب من موظف ما أن يجمع معلومات تساعد على اتخاذ

---

(١) انظر : Anthony Down, **Inside Bureaucracy,** (Boston Brown and co., 1967), P. 266.

قرار بشأن موقع مشروع كهربائي . إذا كان هذا المشروع يقع ضمن المنطقة التي توجد فيها بلدة الموظف فسوف يعمد الى مضاعفة عدد المستفيدين من المشروع عدة أضعاف[1] . اما اذا كان يقع ضمن منطقة أخرى فإنه سيعمل على خفض عدد المستفيدين (مؤمّلاً ان يؤدّي هذا الى نقل المشروع إلى المنطقة التي يفضّلها) .

● ثانياً : ينحاز كل مسؤول الى جانب تلك السياسات أو الأعمال التي تخدم مصالحه وتخدم البرامج التي يؤيّدها وضد تلك السياسات التي تناقض مصالحه ومصالح البرامج التي يؤيدها .

فإذا ترجمنا هذه القاعدة الى الميدان العملي وجدنا ما يلي :

● يُطلب من موظف ما أن يدرس ضريبة جديدة تفرض على المواطنين (ويمكن ان تنطبق على الموظف نفسه) فيجد ألف سبب وسبب لوأد الضريبة المقترحة في المهد . من ناحية أخرى ، يُطلب من نفس الموظف ان يدرس جدوى انشاء جهاز جديد للإقراض (يمكن ان يستفيد من خدماته) فيجد الف مُبرّر لإيجاد هذا الجهاز .

---

(١) المبالغة في اعداد السكان من الوسائل المعروفة للحصول على مشروع ما ، وعندما كان كاتب هذه السطور مسؤولاً عن الكهرباء في المملكة العربية السعودية كان كثيراً ما يلتقي بأمير قرية يطالب بمشروع كهربائي لقريته ولا ينسى ان يضاعف عدد السكان عدة مرات . سرعان ما يتعود المسؤول ان يقسم الأعداد التي يتلقاها على ٥ أو ١٠ حتى يصل الى الرقم الحقيقي !

• ثالثاً : تختلف درجة تجاوب المسؤول مع الأوامر التي تصدر إليه باختلاف تمشيها مع مصالحه ، أو عدم تمشّيها . فإذا ما نظرنا الى الحياة العملية وجدنا ما يلي :

• يصدر أمر بنقل إدارة ما من بلدة صغيرة لا تتوفر فيها إمكانيات العيش المريح الى مدينة أجمل وأكبر فينفذ العاملون في الادارة هذا الأمر بسرعة البرق . ويصدر أمر بنقل ادارة ما من مدينة الى قرية صغيرة نائية فينام في الادراج دون ان يكتب له أدنى حظ من التطبيق .

• رابعاً : الدرجة التي تحكم بحث الموظف عن مسؤوليات جديدة وقبوله تحمل المخاطر في عمله تعتمد على المدى الذي تساعده فيه المسؤولية الجديدة على الحصول على أهدافه الشخصية .

واذا نقلنا هذه النظرية الى دنيا الواقع وجدنا ما يلي :

• موظف في دائرة لها علاقة مباشرة بالجمهور ، كمدير جمرك او مدير هاتف او مدير تعليم ، تعطيه قدراً كبيراً من الوجاهة الاجتماعية يستطيع بقدر اضافي بسيط من المجهود ان يحصل على ترقية . اذا كانت الترقية ستنقله الى وظيفة مكتبية ليس لها علاقة بوجاهة اجتماعية فإن المجهود الاضافي لن يبذل اما إذا كانت الوظيفة الجديدة تحمل بدورها بروزاً اجتماعياً فإن المجهود الاضافي سيبذل على الفور[1] .

---

(١) احياناً لا توجد اية وسيلة لزحزحة موظف ما من موقعه إلاّ « بركله الى أعلى » كما يقول

هكذا تدور عجلة البيروقراطية وتدير معها عجلة التنمية .
اذا كان هذا شأن البيروقراطية « البريئة » التي لا تتعمد فساداً ولا تنصاع لفساد ، فماذا عن البيروقراطية الفاسدة المفسدة ؟ . لا شك ان ضرر البيروقراطية المرتشية عظيم في كل مكان ولكن خطرها أعظم واشد في بلاد العالم الثالث الفقيرة . والحصول على ارقام واقعية واحصائيات دقيقة تصوّر ، بالضبط ، ما يفعله الفساد الاداري مطلب عسير المنال ان لم يكن مستحيلاً (ذلك ان الموظفين الفاسدين لا ينشرون « منجزاتهم ») . ومع ذلك فنحن نملك من المعلومات ما يشير الى الأثر الرهيب لهذا الفساد .

في بحث نادر من نوعه وجد بعض الدارسين أمثلة حيّة لما يفعله الفساد الاداري في العالم الثالث . تقول دراسة ان ٧٥٪ من اعضاء البرلمان في تايلاند يتقاضون العمولات والرشاوى وان « تكلفة » الفساد في تلك الدولة قُدّر بـ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً ، اي حوالى نصف الميزانية المركزية ![١] . وفي زائير تقول دراسة اعدّت سنة ١٩٨٠ ان حوالى الثلثين من موظفي الدولة هم مجرّد أسماء وهمية لا وجود لها وان ما تقاضاه هؤلاء الموظفون الأشباح بلغ في سنة ١٩٧٨ ٢٨٨ مليون زائير ، العملة المحلّية ،

التعبير الانجليزي . في الغرب ، كثيراً ما تكون الوظيفة المركول اليها « رئيس مجلس الادارة » أمّا في العالم الثالث فتسمى هذه الوظيفة ، عادة ، مستشار .

(١) انظر David J. Gould, And Jose A. Amaro-Reyes, **The Effects Of Corruption on Administrative Performance: Illustrations From Developing Countries** World Bank Staff working Papers, No 580, 1983, P. 8.

وهذا المبلغ يعادل نصف العجز في ميزانية تلك السنة[1] . وتقول دراسة أخرى عن المكسيك ان الفساد ينتشر على نحو يلاحق المواطن من بداية حياته الى نهايتها : لا بد من رشوة للحصول على شهادة الميلاد ولا بُدّ من رشوة للحصول على شهادة الوفاة ![2] .

وينتهي البحث إلى ان الإحصائيات والمعلومات المتوفّرة تشير الى أن الأجهزة البيروقراطية تحوّلت في معظم بلاد العالم الثالث إلى مراكز قوّة لا يمكن السيطرة عليها ولا تذعن لسلطان أحد وتعمل على تحقيق أهدافها الشخصية عن طريق الإبتزاز المنظم والرشوة ، يساعدها على نشر أذرعتها في كل مكان ذلك العدد الهائل المتزايد من التعليمات والأنظمة والأجهزة البيروقراطية[3] . وفي خاتمة البحث نجد هذه النتيجة المفزعة :

> **يزدهر الفساد في دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد أدّى احتكار الحكومات للنشاطات الإقتصادية ، في ظل ظروف من عدم النضج السياسي وانتشار الفقر وانعدام المساواة الإجتماعية والإقتصادية وعدم الإعتراف بشرعية الحكومات القائمة وانعدام الكفاءات الإدارية الى نشوء تربة خصبة للفساد الذي يؤثّر تأثيراً قاتلاً على فعالية الادارة وعلى**

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٣ .

التطوّر السياسي والإجتماعي للدولة[١] .

فإذا ما تركنا عالم الإحصائيات والدراسات ، ومشينا قليلاً مع رجل الشارع العادي الذي يرغب في تسديد فاتورة الهاتف ـ لا أكثر ! ـ ماذا سنجد ؟

على المشترك أن يذهب بنفسه ليحصل على الفاتورة ، وهي عادة موروثة من أيام الحكم التركي عندما أفلس الأغا فسار في الطرقات ينادي بأعلى صوته « هات حسنة وأنا سيدك » . فإذا ذهب المشترك وحصل على الفاتورة ، واراد أن يدفع فيا ويله ويا سواد ليله ، عليه ان يقف في الطابور بالساعات ، فإذا كان صاحب مفهوميّة ومن غير أصحاب المديونية فعليه أن يبحث عن واحد « معرفة » في المصلحة لكي يسهّل عليه عملية الدفع ، أو فهو مضطر الى أن يدفع رشوة لكي يسدّد قيمة الفاتورة . . . تصوّروا يدفع فلوس للمصلحة لكي يتمكّن من دفع الفلوس للمصلحة[٢] .

وماذا يحدث لصديقنا رجل الشارع العادي عندما يحين الموعد السنوي لتجديد رخصة السيارة ؟

لا بُدّ من لقاء السيّد المهندس للفحص ، والفحص دائماً يظهر العيوب ، أحياناً لأنّ السيارة بها عيوب وأحياناً لأنّ المهندس له حقّ معلوم كالسائل والمحروم . فإذا عبرت مشكلة المهندس فلا بُدّ من الحصول على شهادة المخالفات ، فإذا

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

(٢) محمود السعدني ، المصوّر ، عدد ٢ فبراير سنة ١٩٩٠ ، ص ٨٢ .

عثرت عليها وتجاوزت المبالغة الشديدة في أرقامها ، فعليك ان تذهب الى شركة التأمين ، فإذا وفّقك الله في شركة التأمين ، فعليك ان تجري بأقصى سرعة الى الخزينة لدفع الضريبة ولكن عليك ان تصل الى هناك قبل الساعة الثانية عشرة الآ ربعاً وإلاّ فسيقول لك الموظف « فوت علينا بكره يا سيّد »[1] .

هذا ما يحدث للمواطن عندما يحاول تسديد حق من حقوق الدولة كفاتورة الهاتف أو رسم السيّارة[2] ، ولنا ان نتصوّر ما سيلاقيه أمامه عندما يطالب بحق من حقوقه .

إن السطور اللاذعة التي أوردناها فيما سبق تتحدّث عما يدور في دولة بذاتها إلاّ انها تصف ، بدقّة متناهية ، ما يحصل في كل دول العالم الثالث . وأذكر هنا أنه في نهاية الستينات جاء خبير من دولة آسيوية ليدرس اجراءات الجمارك في المملكة العربية السعودية بغية التخفيف منها وتبسيطها . أمضى الخبير بعض الوقت في دراسة الاجراءات ثم أعلن انه مبهور ببساطتها وانه سيحاول نقلها الى بلده ![3] .

---

(١) نفس المرجع والصفحة .
(٢) في دول العالم الأول يجري اقتطاع الفواتير مباشرة من حساب المواطن في البنك دون اي مجهود من جانبه ـ أو من جانب المحصّل .
(٣) عندما أوكلت المُهمّة ، فيما بعد ، إلى شباب سعوديين من معهد الادارة العامة في الرياض نجحوا نجاحاً باهراً في تخليص الاجراءات من التعقيد والطول وجعلوا من انظمة الجمارك في المملكة انموذجاً يحتذى .

في ضوء ما سبق ، هل يستطيع أحد ان يلوم الزعيم الهندي الراحل جواهر لال نهرو عندما حذّر زملاءه ، قادة العالم الثالث ، خلال مؤتمر باندونج وحمّى التنمية في أوجها فقال « أخشى أننا سوف نجد مصائر التنمية عندنا في ايدي بيروقراطيات متعفّنة في بعض البلدان ، وعاجزة في بعضها الآخر »[1] ، وهل يستطيع احد ان يلومنا اذا أضفنا « والاثنين معاً في كثير منها » ؟!

بعد الصفوة الحاكمة والبيروقراطية يجيء سكان العواصم والمدن الكبرى كفئة مستفيدة من التنمية . معظم المشاريع في مجالات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات لا تتمّ إلا في المدن الرئيسية تحاشيه القرى والارياف التي يظل اهلها محرومين من كافة الخدمات العامة . ولنأخذ مثلاً على الوضع المتميز الذي تتمتع به العاصمة حالة طهران في منتصف السبعينات . كان ثلث موظفي الدولة يعملون في طهران . وكان فيها ما يزيد على ٦٠٪ من مجموع الطلّاب وما يقارب ٥٠٪ من الأطباء (أي ان نصف اطباء ايران كان يعالج ١٠٪ من شعبها !) .

في طهران يمتلك فرد من بين عشرة أفراد سيارة أمّا خارجها فلا يملك السيّارة سوى فرد من بين تسعين فرداً . تطبع في طهران قرابة ٨٢٠,٠٠٠ نسخة من الجرائد اليوميّة بينما لا يقرأ خارج

---

(١) انظر محمد حسنين هيكل ، زيارة جديدة للتاريخ (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٥) ، ص ٢٦٩ .

العاصمة إلا حوالى ٢٥,٠٠٠ نسخة . باختصار ، كانت فرص الذين يقيمون في العاصمة في الاستفادة من التعليم والالتحاق بالوظائف العامة والانتفاع بالمرافق والخدمات أفضل بكثير من فرص الذين يقيمون بعيداً عنها[١] . وكانت حكاية طهران هي حكاية كل عاصمة في العالم الثالث .

إلّا ان المزايا التي تمتّعت بها طهران كانت ، في النهاية ، سبب مأساتها . نزح الآلاف فالملايين من كل مكان في قرى ايران وأريافها الى العاصمة بحثاً عن العمل والمأوى . إلّا ان خيرات العاصمة لم تتسع لهؤلاء الوافدين الذين سرعان ما وجدوا أنفسهم بلا عمل في مساكن بائسة يطالعون بأم اعينهم الثراء الفاحش دون أن يكون لهم منه أدنى نصيب . ولم يكن امام هؤلاء ، «ريفيّي العاصمة» ، من يخفف عنهم عناء الغربة ويواسيهم في وحشتهم وألمهم سوى رجل الدين ، يرونه مع ولادة كل طفل ، ومع موت كل شيخ ، وفي كل زواج ، وفي كل طلاق ، قريباً من همومهم اليومية ومعاناتهم المستمرة بقدر ما كانت السلطة الامبراطورية بعيدة كل البعد عن أمانيهم وتطلعاتهم . عندما طلب رجال الدين من «ريفيّي العاصمة» ان يتحركوا مشوا وراءهم ـ ذلك انه من السهل تحريك من لا يملك شيئاً للاطاحة بمن يملكون كل شيء .

---

(١) انظر Robert Graham, **Iran: The Illusion Of Power,** (London: Croom Helm, 1978), P. 28 وميزة هذا الكتاب انه كتب ونشر أثناء حكم الشاه وليس من بين عشرات الكتب التي نشرت بعد سقوط الشاه مليئة بحكمة لم تعهد عند المؤلفين قبل السقوط .

نشأت في الغرب بعد انهيار حكم الشاه نظرية مؤداها أن حكم الشاه انهار بسبب اصراره على تنمية ايران وتطويرها ، أي ان التنمية كانت السبب الحقيقي في سقوط الشاه . كان هنري كيسنجر اول من تبنّى هذه النظرية ثم تابعه عليها آخرون . إلّا ان الحقائق تشير الى عكس التفسير الذي يقول به اصحاب هذا الرأي . كان انهيار النظام في ايران نتيجة لفشل التنمية لا لنجاحها . لولا الفشل الذريع الذي اصيبت به خطط التنمية في ايران ، وهو فشل يعود الى فلسفة التنمية بقدر ما يعود الى عدم الكفاءة في تنفيذها[1] ، لما ترك ملايين البشر جذورهم وقراهم ومزارعهم ليحوّلوا العاصمة قنبلة بشرية موقوتة . إنّ درس الثورة في ايران لا يزال جرس انذار يرسل تحذيره الى قادة العالم الثالث : « إذا اردتم الاستقرار فحوّلوا الأرياف الى عواصم ، ولا تحوّلوا العواصم الى أرياف » .

وقبل ان نترك ايران لا بُدّ ان نشير الى أنه ظهرت على اثر سقوط الشاه عدة تنبؤات بأن ما حدث في ايران يمكن أن يتكرّر في الدول العربية في الخليج . حقيقة الأمر ان هناك فوارق اساسية بين الاوضاع الداخلية في ايران الشاه والاوضاع الداخلية في هذه الدول . الذي يهمنا هنا من هذه الفوارق هو ظهور طبقة متوسطة في الخليج لها مصلحة في استقرار الأنظمة والطبقة المتوسطة ، في كل مكان ، هي الشرط الأساسي للاستقرار ، ومصير

---

(١) لم يكن الهدف الأساسي من التنمية ، كما اعلنه الشاه ، يرتبط بأوضاع الايرانيين المعيشية ولكنه كان جعل ايران خامس قوة عسكرية في العالم !

الاستقرار ، في كل مكان ، مرتبط بمصير هذه الطبقة . من هنا يمكننا القول ان مستقبل الاستقرار في الخليج وثيق الصلة بمستقبل الطبقة الوسطى وان هذا الاستقرار مُهدّد بالخطر في اللحظة التي يصبح فيها حجم هذه الطبقة أقل من حجم الطبقة الفقيرة .

يمكننا الآن ان نقول اننا يجب أن ننمي لصالح السواد الأعظم من الناس وهذا يتطلب منا، اولاً ، ان نزيل استئثار الصفوة الحاكمة بثمرات التنمية ، ويتطلب منا ، ثانياً ، ان ننهي احتكار سكان العواصم للمزايا ، ويتطلب منا ، ثالثاً ، ان ننتشل التنمية من براثن البيروقراطية وان ننقذها من براثن الفساد . على ان هذا كُلّه لا يكفي . هناك مرض خطير يجب ان نحرص على حماية التنمية من جراثيمه ، وهو مرض لا يقل خطورة عن الفساد الاداري ، ألا وهو التضخم .

لا يتّسع المجال هنا لنقاش واسع حول مفهوم التضخم وأسبابه ، الهيكلية منها والعارضة ، خاصة وان المؤلفات التي تعالج التضخّم تملأ المكتبة الاقتصادية . بوسعنا ان نقول ، ببساطة ، أننا نقصد بالتضخم تضاؤل القيمة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع أسعار الخدمات والسلع بوتائر غير مقبولة وما يحدثه هذا التضاؤل من انعكاسات سلبية على حياة المواطن . المعيشة ، في ظل التضخم الفاحش ، كابوس لا يطاق[1] . ولو سألني

---

(١) في ذروة التضخم في المانيا ، في نهاية العشرينات ، كان المرء يسعى بسيارة محمّلة بملايين الماركات باحثاً عمّن يبيعه رغيف خبز واحد !

سائل ايهما تفضّل : ان يزول التضخّم الهائل أو تزول عملية التنمية لما تردّدت في القول أني افضل ان يبقى المجتمع جامداً بلا تنمية من ان تكون فيه تنمية يواكبها غول تضخمي يختطف لقمة العيش من أفواه الجياع .

حدثني صديق أقام في دولة من دول شرق أوروبا في الثمانينات (قبل انهيار الأنظمة الشيوعية) عن أثر من آثار التضخم الغريبة . مع استمرار التضخم الفاحش فقدت النقود الورقية كل قيمتها وأصبحت العملة الوحيدة المعترف بها هي السجائر الامريكية . أصبحت كافة السلع والخدمات في الدولة تباع بالسجائر ، ابتداء من الدجاجة ، التي تكلف بضعة سجائر ، وانتهاء بخدمات أفضل الأطباء ، وتكلّف عدة علب من السجائر !

ان جعل التنمية في خدمة السواد الأعظم من الناس تستلزم منا ان نصرف النظر ، نهائياً ، عن فكرة « النمو » التلقائي ، مركزين ، كلية ، على فترة « التنمية » الهادفة ـ وجاعلين الهدف الأول هو القضاء على الفقر[1] . ان الفلسفة التي نتحدث عنها بدأت تطلّ برأسها ، على استحياء ، في السبعينات وبدأ انصارها

(١) لا ينبغي لأحد ان يتصوّر ان القضاء على الفقر المدقع مهمة مستحيلة . قيل عن زمان عمر بن عبد العزيز : « والله ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون فما يبرح بماله كله ، قد أغنى عمر الناس » انظر السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٢) ، ص ٢٣٥ .

يتزايدون في الثمانينات . إلاّ ان معظم الخطط التنموية في العالم الثالث لا تزال تدور في محور النمو القديم .

تتطلب الفلسفة الجديدة ، ضمن ما تتطلبه ، ثلاثة توجّهات رئيسية . تتطلب ، بادىء ذي بدء ، ان يكون انتاج البضائع واستهلاكها محكوماً بمعيار الصالح العام ، وان يكون لمعيار عدالة التوزيع دوره بجانب معيار كفاءة الانتاج . وتتطلب ، في الدرجة الثانية ، وضع استراتيجية واضحة لمقاومة الفقر تتفرع منها سياسات محدّدة للقضاء على التفاوت البالغ بين الدخول وبين مستويات المعيشة سواء كانت بين الأفراد او بين الجماعات أو بين المناطق . وتتطلب ، أخيراً وليس آخرا ، تطور عملية صنع القرار السياسي بحيث تسمح بالمزيد من المشاركة الشعبية وذلك لكي تعكس القرارات الاقتصادية حاجات مختلف القوى الاجتماعية وأولويّاتها[١] .

ومن السياسات التي تنطوي تحت استراتيجية مقاومة الفقر ادخال الفقراء ضمن الحياة الاقتصادية عن طريق ايجاد فرص للعمل بدلاً من ايجاد المزيد من المعتمدين على الضمان الاجتماعي[٢] . ومنها زيادة انتاجية صغار المزارعين والعمال

---

(١) انظر مرجع سابق Mehemet p. 177 .

(٢) من العجب العجاب والمضحك المبكي ان مؤسسات الضمان الاجتماعي في العالم الثالث ، وغيره من العوالم ، تتباهى في تقاريرها واحصائياتها بزيادة عدد المستفيدين من خدماتها !

الزراعيين[1] . ومنها اعادة النظر في المؤسسات القائمة التي تحابي الأغنياء ، كالمصارف والمدارس والمرافق العامة ، وذلك بجعل خدماتها في متناول أقل الطبقات دخلاً[2] .

إلا أن هذه الفلسفة لا يمكن ان يتم تبنّيها بقرار من وزير ، او بتعليمات من وكيل وزارة ، او في خطة فرعية ، او كسياسة مؤقتة . لا بُدّ لهذه الفلسفة ان تجيء من ارفع المستويات، من القمّة .

> **ان هذا الهجوم المباشر على الفقر الجماعي هو ، أساساً ، قرار سياسي وليس قراراً تكنوقراطياً . ما لم يُتخذ هذا القرار على أعلى مستوى سياسي ، وما لم تجنّد كافة القوى السياسية في الدولة لتنفيذه وحمايته ، فإن اي خطط توضع لن تعدو ان تكون تمارين نظرية[3] .**

والعالم الثالث ، ونحن نكتب هذه السطور، يوشك ان يحوّل وزارات التخطيط فيه الى « مراكز تمارين نظرية » ! .

---

(١) انظر مرجع سابق Mahboub Alhaq p. 22 .

(٢) المرجع السابق ص ٦١ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ .

الفصل الثالث

التنمية : ماذا ؟

﴿ الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾

القرآن الكريم
سورة قريش



ماذا ننمّي ؟! عندما انتهت ، تاريخياً ، مرحلة النموّ العشوائي مع نهاية الأربعينات لتحلّ محلها مرحلة التنمية المخطط لها كان في أذهان المخططين أن التنمية لا يمكن ان تنجح إلاّ « بزرع » قيم جديدة في المجتمعات القديمة . رأى المفكرون الماركسيون أن التنمية لا يمكن ان تتمّ إلاّ بإزاحة الطبقة القديمة بأفكارها القديمة لتحلّ محلها طبقة جديدة بأفكار جديدة (ماركسية ، بطبيعة الحال) . ورأى المفكرون الرأسماليون أن دول العالم الثالث لا يمكن ان تنمو ما لم تزح التقاليد والعادات القديمة لتحلّ محلها تقاليد وعادات جديدة (رأسمالية ، بطبيعة الحال) .

ومع أن الاقتصادي الامريكي الشهير روستو لقّب نظريته في التنمية « مانيفستو غير شيوعي للتنمية »[1] ، إلاّ ان الفرق بين المراحل التي وضعها والمراحل الماركسية كان أقل بكثير مما تصوّر هو ، وقتها ، أو ما تصوّر تلامذته ومريدوه فيما بعد . في ذهن روستو ، كما في ذهن الماركسيين ، مجتمع متخلّف مكبّل بالتقاليد

---

(١) انظر: W.W. Rostow, **Politics And The Stages Of Growth,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1971).

القديمة والعادات البالية . ينتقل هذا المجتمع المتخلّف الى مرحلة « ينفتح » فيها على الأفكار التقدميّة التي تخلخل التقاليد والعادات القديمة ، وهذه الافكار التقدميّة رأسمالية عند روستو وماركسية عند الاشتراكيين . تأتي بعد ذلك مرحلة « الاقلاع » حين تتلاشى العادات والتقاليد التي تقيّد حركة المجتمع ، ويصبح مستعداً للإقلاع ، نحو الرأسمالية عند روستو ونحو الاشتراكية عند الماركسيين . تأتي المرحلتان الرابعة والخامسة عندما يصل الاقتصاد الى النموّ فالنضج ، على النمط الرأسمالي عند روستو والماركسي عند الاشتراكيين .

لعلّه من المفارقات المضحكة المبكية ان الفكر المكرّس لتنمية العالم الثالث كان ، من يومه الأول ، غريباً عن العالم الثالث . واذا استعرضنا الأسماء اللامعة في ادبيات التنمية ، وعددها يتجاوز المئات ، لم نجد بينها من الاسماء غير الغربية إلا ما يقارب عدد أصابع اليد الواحدة . لن نعثر على مفكر واحد من العالم الثالث حصل على جائزة نوبل في اقتصاديات التنمية . ولن نعثر على مفكّر افريقي أو آسيوي واحد نجح في تطوير نظرية متكاملة ، أو شبه متكاملة ، عن التنمية . كان معظم منظّري التنمية في العالم الثالث طلّاباً نجباء لأساتذة من العالمين الأول والثاني .

وهكذا وقعت التنمية ، منذ نعومة أظافرها ، ضحية الغزو الثقافي . آمن المخططون للتنمية أن اوّل ما يجب تنميته هو الفكر المستورد ، سواء استورد من الغرب الرأسمالي او الشرق

الاشتراكي . بعبارة أخرى ، أصبح استيراد الفكر غاية كبرى بدلاً من ان يكون وسيلة صغرى . جاء أنصار الغرب بنظرياتهم الليبرالية يبثّونها في المدن والقرى بين الفقراء الأمّيين ، وجاء أنصار الشرق يتأبّطون كتب كارل ماركس ويبشّرون نفس الفقراء الأميين بزوال الفقر والأميّة . ظلّت جماهير العالم الثالث الفقيرة الأمّية ترقب صراع المثقفين هذا يتخذ أشكالاً ودّية حيناً ودموية حيناً آخر . جاءت حكومات وذهبت حكومات ، قامت انقلابات واندلعت ثورات ، صعدت فلسفات وانهارت نظريات ، والجماهير الفقيرة الأمّية باقية ، تراوح في مكانها ، على فقرها وأمّيتها .

أجمع الفكر الرأسمالي المستورد والفكر الإشتراكي المستورد على حتمية الصناعة كمفتاح أوحد للتنمية في العالم الثالث . وقد اختارها الفكر الرأسمالي لأسباب تاريخية تتعلق بمولد الثورة الصناعية في الغرب وما أدت اليه هذه الثورة من ظهور المجتمع الصناعي بقيمه الصناعية الرأسمالية . واختارها الفكر الماركسي لأسباب عقائدية . كان من لُبّ النظرية الماركسية ، قبل لينين ، أنه يتعذّر الوصول الى الاشتراكية انطلاقاً من اقتصاد زراعي اقطاعي متخلّف وان الطريق لا بُدّ ان تمرّ عبر التصنيع . وهكذا لم يكن أمام العالم الثالث وصفواته القيادية من خيار غير خيار التصنيع . وهكذا ارتبطت محاولات التنمية في الخمسينات والستينات والسبعينات (وجزء من الثمانينات) ارتباطاً عضوياً بمحاولات التصنيع .

كانت الخطط التنموية ، في أساسها ، خطط تصنيع . وكان البحث عن تمويل ، في معظمه ، بحثاً عن تمويل لمشاريع صناعية . وأصبح مجمّع الحديد والصلب رمزاً للتنمية لا بُدّ منه في كل دولة من دول العالم الثالث : توضع صورته على الطوابع ، ويُساق الزوّار اليه سوقاً ، ويكتب طلبة المدارس عنه مواضيع الإنشاء . أصبحت الطبقة الصناعية الجديدة هي الصفوة الصاعدة في المجتمع ، سواء تلك التي تملك المشاريع الصناعية في النموذج الرأسمالي ، أو تهيمن عليها (باسم الدولة) في النموذج الاشتراكي . بل ان طبقة العمّال الصناعيين سرعان ما تحولت ، بدورها ، الى طبقة متميّزة عن اختها طبقة العمال الزراعيين .

كان هناك ، في كل مكان ، نقاش واسع حول الصناعة . هناك من رأى أن هدف التصنيع يجب ان يكون الإكتفاء الذاتي او التقليل من الواردات . وهناك من رأى ان هدف التصنيع يجب ان يكون التصدير . هناك من رأى الإكتفاء بالصناعات التي تتمتّع فيها الدولة بميزة نسبية واضحة . وهناك من آمن بأن التصنيع ممكن حتى في غياب هذه الميزة النسبية الواضحة . هناك من نادى بالصناعات الثقيلة . وهناك من أيّد الصناعات الخفيفة . هناك من حبّذ الصناعة المتطوّرة تقنياً . وهناك من شجّع الصناعة التي تقوم على كثافة اليد العاملة . هناك من بنى المجمعات الصناعية العملاقة . وهناك من حافظ على « صناعة الكوخ » : تلك الصناعة المنزلية ، أو شبه المنزلية ، التي لا يعمل فيها سوى عدد قليل هم ، في العادة ، أفراد أسرة واحدة . على

ان النقاش الذي ثار وقتها ، والذي لا يزال يثور في العالم الثالث كلّما دار الحديث عن التصنيع ، كان ينحصر في التفاصيل ولا يتطرّق الى المبدأ . لم يكن مبدأ ان التصنيع مفتاح التنمية مطروحاً للنقاش .

وزاد في فكرة الصناعة بريقاً ما استطاع الاتحاد السوفييتي تحقيقه من منجزات صناعية بين الحربين العالميتين ، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقف العالم مبهوراً أمام تجربة دولة زراعية ، متخلّفة في العديد من وجوه حياتها ، تتحوّل بسرعة الى دولة صناعية ثم تصبح الدولة الأعظم بجانب الولايات المتحدة . ولا يعنينا هنا أن الصورة كانت اكثر جمالاً من الواقع ، كما نعرف جميعاً الآن . ولا يعنينا هنا ان التضحيات البشرية التي تحمّلها الاتحاد السوفييتي لم تكن مقبولة ولا معقولة ، كما نعرف جميعاً الآن(١) . الذي يعنينا ان تجربة التصنيع في الاتحاد السوفييتي ، كما ظهرت في عيون العالم الثالث ، زادت التصنيع سحراً واغراء في قلوب العالم الثالث وعقوله .

ولو أن الاقتباس من الغرب والشرق وقف عند حدود التصنيع لما كان في ذلك الإقتباس ضير ولا ضرر . التصنيع ، في نهاية المطاف ، هو الذي مكّن دول العالم الأوّل من تحويل المواد

---

(١) من الواضح الآن ان الانهيار الاقتصادي الذي يشهده الاتحاد السوفييتي كان يتعلّق بأسباب عقائدية ، كما كان يتعلق بتوجّه خاطىء ركز على التصنيع ، والتصنيع العسكري بالذات ، على حساب كل القطاعات الأخرى ، إلاّ ان ما يبدو واضحاً الآن لم يكن واضحاً قبل الثمانينات .

الخام التي لا تكاد تساوي شيئاً الى مواد مُصنّعة تباع بأغلى الأثمان . والتصنيع هو الأسلوب الأمثل لنقل التقنية[١] . والتصنيع هو الذي مكّن عدداً من دول العالم الثالث ، وبالذات تلك الدول التي تسمّيها ادبيات التنمية بفكاهة كالجد « عصابة الأربع » : كوريا الجنوبية ، الصين الوطنية ، هونج كونج ، وسنغافورة ، من إقتحام نادي التنمية . إلاّ ان النقل لم يقف عند التصنيع بل تجاوزه ليجعل من التنمية محاولة مستميتة لتبنّي كل ما هو أجنبي ووأد كل ما هو أصيل .

لم تكن التنمية تستهدف تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية بقدر ما كانت تستهدف تغيير هويّتهم وبلبلة انتمائهم . كانت النتيجة النهائية شبيهة بمأساة الغراب الذي أضاع مشيته القديمة ولم يتعلّم المشية الجديدة التي أغرته بترك المشية القديمة . واذا كانت محاولات طمس الهوية قد بلغت ذروتها مع اتاتورك ، فقد كان هناك ، في اماكن عديدة من العالم الثالث ، اتاتورك صغير ـ يقتفي خطى استاذه الروحي[٢] .

---

(١) في الإنعكاسات الايجابية للتصنيع ودوره في التنمية انظر غازي عبد الرحمن القصيبي ، التنمية وجهاً لوجه ، (جدة : تهامة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م) .

(٢) من دلائل النضج التنموي ان اتاتورك فقد المكانة الكبيرة التي كان يحتلها ذات يوم في العالم الثالث ، ولدى صفوته القيادية . مرّت بكاتب هذه السطور أزمة دبلوماسية صغيرة حين رفض خلال زيارة رسمية لتركيا ان يزور ضريح اتاتورك ، وكانت الزيارة جزءاً من البرنامج الرسمي المطبوع . كان ، ولا يزال ، يرى ان زيارة مسلم لقبر الرجل الذي عادى الاسلام معاداة ليس لها نظير تمثل اقصى درجات النفاق .

كانت الصفوة القيادية مفتونة بالغرب ، مبتوتة الصلة بمجتمعها ومقدساته وقيمه . كانت هذه الصفوة أقرب في تفكيرها ونمط حياتها الى سكان العواصم الغربية منها الى الجماهير التي تتولى قيادتها .

كان من المفروض ان تكون التنمية نسخاً لبعض ما تمّ في العالم الأول من منجزات ولكنها تحوّلت ، في الحقيقة ، الى مسخ تام لكل ما يدور فيه . نُقلتْ الدساتير بحذافيرها من بلجيكا وفرنسا (ولم تعمر طويلاً بطبيعة الحال) . نُقلتْ القوانين من التراث الانجلوسكسوني . ونبتت المدارس التي تُدرّس باللغات الأجنبية كالأعشاب الشيطانية في كلّ مكان . أصبح مقياس التقدّم ان ترتدي زيّاً يخالف الزيّ القومي وأن تتجنب الحديث ، ما أمكن ، باللغة القومية . ذهب الهنود والعرب والكوريون يدرسون فلسفة التنمية في هارفرد واكسفورد. أصبحت الأصالة رجعية والتمسك بالهويّة تخلفاً فكرياً حتى الأفكار التحريرية التي قادت دول العالم الثالث الى الاستقلال لم تنبع من تراث هذه الدول بل من جامعات الدولة المستعمِرة ونظريات مفكّريها .

ذهبت العمامة وجاءت القبعة . اختفى الثوب وأقبل « البنطلون » (الذي حرص البعض على تعريبه فأصبح البنطال !) . تبخّرت العمامة واطلّ « الميني حوب » . حتى الاسماء أصبحت مجرد أصداء قادمة من وراء البحار : النادي «سبورتنج كلب»؛ المستشفى «اميركان هوسبتل»؛ الشارع « مارين درايف » ؛ المدرسة « انترناشيونال سكول » ؛ المتجر

« سبينز سوبر ماركت » . جاءت رموز العهد الجديد : « الهمبورجر » و« البيتزا » و« الكوكا كولا » و« الكتشيب » . حتى الفلفل الأحمر الذي ينمو في كل شبر من العالم الثالث اختفى من الموائد ليحلّ محله فلفل « خواجه » مستورد من جنوب الولايات المتحدة اسمه ، ولا فخر ، « توباسكو » (يباع بسعر يتجاوز سعر الفلفل المحلي بعشرين ضعفاً !) .

لم تكن التنمية سوى نقل عشوائي محموم يتمّ بدون رؤية صافية ، وبدون نظرة شاملة ، وبدون أهداف واضحة . كان من المحتوم ، والحالة هذه ، ان تكون النتيجة ، كما رأينا نموّاً غير منظّم أفاد الأقلية وترك الأغلبية الساحقة كما وجدها . من تحليل نتائج النمو الأعمى برزت ، شيئاً فشيئاً ، الفلسفة الجديدة التي تنادي بوضع التنمية في خدمة الناس بدلاً من تسخير الناس لخدمة التنمية .

يلخّص الاقتصادي المعروف بول ستريتون كيف برزت فلسفة التنمية الجديدة ، في الثمانينات ، على انقاض فلسفة النمو القديمة التي ازدهرت منذ الأربعينات ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ تحوّل الناس من الإيمان بأن النموّ الإقتصادي السريع يكفي لتحقيق أهداف التنمية الى الاعتقاد أن هذا النمو ، في العادة ، لا يكفي . بالاضافة الى النموّ الاقتصادي لا بُدّ من إنماء جوانب ثقافية واجتماعية تمشي جنباً الى جنب مع الجانب الإقتصادي رغم استقلالها عنه . النمو ، بعبارة

أخرى ، هو نتيجة للتنمية بقدر ما هو سبب من أسبابها .

٢ ـ تحوّل الناس من الإعتماد على رأس المال وحده كمحرّك أساسي للتنمية إلى إدراك الأهميّة البالغة لإيجاد الظروف الملائمة للتنمية ، سواء كانت هذه الظروف اقتصادية او اجتماعية او ثقافية .

٣ ـ تحوّل الناس من الإعتقاد بضرورة أن يأتي النموّ أولاً ثم تتبعه عدالة التوزيع فيما بعد ، إلى الإحساس بأن الدول التي نمت بسرعة لم يتبع نموّها ، بالضرورة ، عدالة التوزيع ، والى الإيمان بأن عدالة التوزيع ، في حد ذاتها ، تساعد عملية النمو .

٤ ـ كان الناس يتوقعون ان تتبع الدول الفقيرة نفس المسار الذي اتّبعته الدول الغنية في مضمار التنمية ، إلاّ انهم بدأوا يدركون ان العلاقة بين دول العالم الثالث والدول المتطورة لا يمكن اختزالها وتبسيطها على هذا النحو ، وان هذه العلاقة ، بتعقيداتها وعناصرها المتغيّرة ، قد تعرقل جهود التنمية بدلاً من أن تساعدها .

٥ ـ تحوّل الناس من الإيمان المطلق بالتصنيع كأهمّ عامل في التنمية إلى ادراك المشاكل التي يمكن ان يسببها ، وبدأوا يشعرون بأهمية تطوير القطاع الزراعي ، وبالذات الملكيات الزراعية الصغيرة ، وأهميّة تطوير الأوضاع التي يعيش المزارعون في ظلّها .

٦ ـ بدلاً من البحث عن التقنية « الأفضل » بدأ الناس يبحثون عن التقنية «الأكثر ملائمة » ، وبالذات تلك التقنيـة التي تساعد على تحسين الإنتاج والتوزيع دون استنزاف المـوارد النادرة كالمهارات أو رأس المال .

٧ ـ بدلاً من الانحياز نحو التصدير كهدف أو الاكتفاء الذاتي ، والنقاش العقيم حول هذا أو ذاك ، بدأت استـراتيجيات التنمية تأخذ شكلاً اكثر مرونة وتضع السياسات المتجاوبة مع حقائق الزمان والمكان .

٨ ـ بدلاً من الإصرار على نظام التسعير او اعادة توزيع الثروة بشكل جذري او التـطوّر التقني كوسـائل منفصلة مستقلة للقضاء على مشكلة الفقر بدأ الكثيـرون يدركـون أن تبني وسيلة واحـدة دون غيرهـا لا ينفع وقـد يضرّ وأن الحكمة تقتضي المزج بين الوسائـل المختلفة بـالنسبة التي تتـطلبها الظروف .

٩ ـ بدلاً من الإعتقاد أن مشكلة تزايد السكان سوف تحلّ تلقائياً عن طريق النمو ، أصبح الناس يدركون ان زيادة السكان مشكلة بالغة التعقيد لا يحلها النمو وحده[١] .

---

(١) انـظر Sanjaya Lall And Frances Stewart, **Theory And Reality In Development,** (New York: St Martins Press, 1986) PP. 21-22.

ومن مظاهر النضج الذي بدأ يدبّ في فلسفة التنمية الموقف المحايد من التقاليد والأعراف والعادات بدلاً من الموقف القديم الذي كان يتّسم بالعداء الشديد . كانت النظرية القديمة تعتبر كافة التقاليد التي تسود في مجتمع ما بمثابة عقبة كأداء تعوق التنمية ولا بُدّ ان تزاح من الطريق . أما النظريّة الجديدة فتتخذ موقفاً تحليلياً موضوعياً يدرك انه في الوقت الذي توجد فيه عادات تعرقل عملية التنمية فهناك عادات لا تتناقض مع التنمية بل رُبّما كانت تساعد على دفع عجلتها[١] . وفي هذا المجال يشير أحد الباحثين العرب ان تديّن مجتمع ما او أخذه بنظام الأسرة الكبيرة او حتى عدم اعطاء المرأة حقوقها كاملة لا يشكل بالضرورة عقبات تحول دون وصول هذا المجتمع الى التنمية الإقتصادية[٢] .

نستطيع بعد هذه الرحلة القصيرة عبر نصف قرن من فلسفة التنمية ان نعود الى سؤالنا ماذا ننمّي ؟ فنقول ، بدون مواربة او غموض : لا يجب أن ننمّي قطاعاً واحداً فحسب سواء كان هذا

---

(١) انظر: Nath Varma Baiydia, **The Sociology And Politics Of Development: A Theoretical Stydy**, (London: Routlege And Kegan Paul, 1980) P. 10.

(٢) انظر: Galal Amin, **The Modernization Of Poverty**, (Leiden: E.J. Brill, 1974). P 110.

القطاع زراعة او صناعة ؛ ولا خدمة ما فحسب سواء كانت مصرفية أو سياحية ؛ ولا مشاريع بنية اساسية فحسب سواء كانت طرقاً او كهرباء ؛ بل يجب ان ننمّي كافة القطاعات والخدمات والمشاريع التي تؤدي الى اشباع الحاجات الأساسية . وهذه الحاجات الأساسية تشمل المأوى والطعام والعمل والصحة والتعليم والمجاري والمواصلات ، بالاضافة الى الحاجات غير المادية كالأمن والكرامة والحرّية[1] .

هذا المنطلق الجديد في التنمية ، التي بدأت ادبيات التنمية في الأمم المتحدة تسميه « التنمية البشرية »[2] يستهدف المواءمة بين انتاج البضائع وتوزيعها وبين تحرير الطاقات البشرية واثرائها . وهذا المنطلق يركز الاهتمام على الخيارات : ما يمكن للناس ان يملكوه وما يمكن للناس ان يعملوه لكي يتمكنوا من الوصول الى المعيشة اللائقة بكرامة البشر . وهذا المنطلق يركّز

---

(١) اسطع دليل ، ان كان ثمة حاجة الى دليل ، على أهمية الحاجات غير المادية ان الأنظمة الشيوعية التي انهارت سقطت لعجزها عن الوفاء بحاجات الانسان الغريزية الى الحرية والكرامة والملكية الخاصة ـ وحقه في ان يعامل كبشر متميّز لا مجرد رقم في القطيع بقدر ما انهارت لعجزها عن توفير المتطلبات المادّية .

(٢) تعتبر ادبيات الأمم المتحدة « التنمية البشرية » نظرية مستقلة عن نظرية اشباع الحاجات الأساسية ومتقدّمة عنها . حقيقة الأمر ، في رأينا ، ان نظرية الحاجات الأساسية اذا شملت الحاجات غير المادية تصبح شبيهة تماماً بنظرية « التنمية البشرية » ولهذا تعاملنا مع المفهومين كمترادفين .

على اشباع الحاجات الأساسية بقدر ما يركّز على تطوير الإنسان ذاته[١] .

إن مساعدة الفقراء هدف نبيل نادت به كل الأديان والفلسفات ومبادىء الأخلاق . ولكننا لا نطرح مساعدة الفقراء هنا كمجرد خيار اخلاقي يلتزم به الفرد أو لا يلتزم طبقاً لما يمليه عليه ضميره ولكننا نطرحه كأساس للتنمية (بل اساسها الوحيد) . بعبارة اخرى، اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ليس الخيار الاخلاقي الأفضل (وليس في هذا جديد) ولكنه الخيار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الأفضل (وهنا الجديد) . ان توجيه الاستثمارات الى اشباع الحاجات الأساسية كثيراً ما يكون ، حتى من الناحية الاقتصادية البحت ، اكثر مردوداً من اي استثمار آخر بديل[٢] .

على ان قبول نظرية « اشباع الحاجات الأساسية » او نظرية « التنمية البشرية » لا يحلّ سوى نصف المشكلة ، حتى على المستوى النظري ، ويبقى نصفها الأكثر أهمية يبحث عن حلّ . ذلك ان الحاجات الأساسية ما لم تترجم الى برامج محدّدة للعمل

---

(١) انظر **Human Development Report** 1990 UNDP (New York: Oxford University Press, 1990) p. 11.

(٢) انظر Paul Streeten And Others, **First Things First: Meeting Basic Human Needs In Developing Countries** (London: Oxford University Press, 1981), P. 111.

والإنفاق تبقى مجرد أحلام في اذهان فلاسفة المقاعد الوثيرة . ترجمة الأهداف العامة الى سياسات خطوة مبدئية أولى لا يمكن بدونها ان يكتب للتنمية أدنى حظ من النجاح . لا توجد ، للأسف الشديد ، صيغة جاهزة يمكن استخدامها في كل دولة من دول العالم الثالث ـ وكل « الصيغ الجاهزة » فشلت فشلاً ذريعاً لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين مختلف الدول في هذا العالم .

يرى بعض الباحثين انه من الضروري لأغراض التنمية التفرقة بين عدة فئات من الدول :

أ ـ يجب ان نفرّق بين الدول التي تتمتّع بتاريخ لا بأس به من التعليم والتي تتولى قيادتها صفوة مثقفة والدول التي تتفشى فيها الأميّة .

ب ـ يجب ان نفرّق بين الدول التي تملك انظمة متطوّرة للتجارة والتمويل والمواصلات يديرها مواطنون والدول التي تفتقر الى هذه الأنظمة او التي تملكها ولكنها تظل تحت سيطرة الأجانب .

ج ـ يجب أن نفرّق بين الدول التي تسكنها شعوب متجانسة تجمع بينها اللغة والحضارة والهويّة الوطنية والدول التي تتكوّن شعوبها من فئات غير متجانسة ولا تشترك في اللغة والحضارة والهويّة الوطنية .

د ـ يجب ان نفرّق بين الدول التي تملك بعض التقاليد في ممارسة

الحكم الذاتي وبين الدول التي لا يعرف تاريخها شيئاً عن الحكم الذاتي[1] .

وعلاوة على ذلك فعلينا ان نتذكر ان التنمية في مجتمع إسلامي تختلف عن التنمية في مجتمع مسيحي أو هندوكي او بوذي . كما ان التنمية في المجتمع القبلي غيرها في المجتمع الذي لا يعرف التقاليد القبلية . والتنمية في مجتمع رعوي غيرها في مجتمع المزارعين . وعندما قال احد الكتاب ذات يوم « ان هناك مشاكل تنموية بقدر ما هناك من دول نامية » لم يكن يبالغ او يشط بل كان يصف الواقع الملموس بدقة وامانة .

من الواضح ، مع هذا التفاوت البيّن ، أن ما يعتبر مطلباً أساسياً في الدولة (أ) قد يكون مطلباً فرعياً في الدولة (ب) . كما ان التقاليد التي تسمح بتحقيق مطلب ما في الدولة (ج) قد تقف عقبة دون تحقيق في الدولة (د) . والأمر لا يقتصر على التفاوت فيما بين الدول فحتى داخل اقليم الدولة الواحدة يمكن ان تتراوح الحاجات الأساسية من منطقة الى منطقة مع اختلاف الجغرافيا والمناخ وطبائع البشر[2] .

---

(١) انظر Malcolm Gillis And Others, **Economics Of Development,** (New York: W.W. Morton And Co., 1983), P. 18.

(٢) في المملكة العربية السعودية ، على سبيل المثال ، عندما بدأت الدولة في فتح مدارس للبنات في اوائل الستينات كانت هناك مقاومة شديدة في بعض المناطق واضطرت الحكومة الى ارسال قوات من الأمن لحماية المدارس من غضب الأهالي المحتجين على فتحها . بعد مرور سنوات ، أصبحت هذه المناطق نفسها تطالب بالمزيد من مدارس

ما هو المخرج اذن ؟ كيف يمكن ان نترجم فلسفة التنمية الى برامج وأهداف وسياسات واضحة ؟ كيف يمكن ان نعالج التفاوت الذي يجعل مشاكل كل مجتمع مختلفة في جذورها وبذورها وسبل معالجتها عن مشاكل المجتمع الآخر ؟ الجواب هو : التخطيط !

البنات . بعبارة أخرى ، تحول تعليم البنات من مبدأ مرفوض الى حاجة أساسية ، خلال فترة زمنية قصيرة نتيجة لتغير نظرة الناس اليه .

الفصل الرابع

التنمية ؛ كيف ؟

﴿ قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبلة إلاّ قليلاً مما تأكلون ﴾ .

القرآن الكريم
سورة يوسف

كيف ننمّي ؟ الاجابة ، بصدق ، هي : بأن نخطّط . التخطيط ليس ترفاً فكرياً يزخرف العملية التنموية ويحسّنها في عيون الناظرين . والتخطيط ليس تقارير تكتب في فراغ وتنتهي في سلّة المهملات . والتخطيط ليس مبنى فخماً يسكنه بيروقراطيون تمتلأ أعماقهم حبوراً وتنتفخ أوداجهم سروراً بفخامة مبناهم وضخامة ألقابهم . والتخطيط ليس توصيات تنتجها ، بالجملة ، دور خبرة محليّة أو أجنبية . التخطيط هو تلك المعاناة اللماحة الذكية اليومية لواقع الوطن وتطلعات المواطنين : تلك المعاناة التي تنزل بتطلعات المواطن الى واقع الوطن في الوقت الذي ترتفع فيه بواقع الوطن الى تطلعات المواطن . كلّما زادت « نقاط التماس » بين التطلعات والواقع كلّما كان ذلك دليلاً على نجاح التخطيط ؛ وكلما زادت الفجوة بين التطلعات والواقع كان معنى ذلك ان التخطيط يعيش في واد من الأوهام .

وللتخطيط في العالم الثالث قصة حافلة حريٌ بنا أن نستعرضها لنرى ما يمكن استخلاصه من نتائج وعبر . بدأ التخطيط يتّخذ صورة جدّية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولم يكن هذا من قبيل المصادفة فقد اضطرت الدول المتحاربة الى أن

تلجأ الى التخطيط الدقيق في مختلف المجالات لتتمكن من حشد الجهود العسكرية واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام . ولقد كان لما حقّقه التخطيط من نجاح اثناء الحرب اكبر الأثر في شيوعه في فترة ما بعد الحرب . من ناحية ثانية ، ساد الاعتقاد في كثير من دول العالم الثالث ان الخطط الخمسية السوفييتية المتلاحقة كانت المسؤولة ، بالدرجة الأولى عما حققه الاتحاد السوفييتي من منجزات . إذا اضفنا الى هذين العاملين حقيقة اخرى وهي أن كثيراً من دول العالم الثالث تدار بأسلوب مركزي يجعل من السهل اخضاع اقتصادها للخطط ادركنا لماذا ازدهر التخطيط خلال نصف القرن الأخير .

منذ سنة ١٩٥٠ اعلنت اكثر من ٣٠٠ خطة تنموية في العالم الثالث . ويرى باحث قام بدراسة ميدانية فريدة لهذه الخطط أنه يمكن ، على وجه الاجمال ، تقسيمها الى ثلاث فئات :

١ ـ الخطط في « الحزام السوفييتي » ويشمل آسيا واوروبا الشرقية وافريقيا الشمالية . وهذه الخطط تأثرت الى حد كبير بالنموذج السوفييتي وبالأفكار الاشتراكية وحاولت أن تكون شاملة ومفصلة الى أبعد مدى .

٢ ـ الخطط في افريقيا الوسطى والصحراوية ومنطقة الكاريبي . وهذه الخطط يمكن اعتبارها مجرد « اعلانات رمزية » تصدر في الوقت الذي تدور فيه عملية التنمية طبقاً لتقاليد الدول المستعمِرة .

٣ - الخطط في أمريكا اللاتينية . وهذه الخطط ، أساساً ، هي خطط تنمية صناعية استهدفت ، في المقام الأول ، التخفيف من الواردات[١] .

كيف تعامل الواقع مع هذه الخطط ؟ أبانت التجربة العملية أن الأداء الأفضل لم يكن من نصيب الدول التي وضعت خططاً مفصّلة وشاملة (مثل الهند وبنجلادش وتركيا والحبشة) . ولا كان الأداء الأفضل من نصيب الدول التي اكتفت بالتخطيط الرمزي (مثل نيجيريا والسنغال والأرجنتين وغانا وجامايكا وشيلي) . بل كان النجاح حليف الدول التي تحاشت الإفراط كما تجنبت التفريط وحرصت على الاسلوب المرن المعتدل في التخطيط (مثل كوريا وماليزيا وكينيا)[٢] .

تشير تجربة العالم الثالث مع التخطيط الى درسين كبيرين . الدرس الأول هو أنه لا بد من التخطيط لنجاح عملية التنمية . والذين يعتقدون أن الاقتصاد الحر يعني ، ضمن ما يعنيه ، الحرية من كل تخطيط يعتنقون رأياً مصيره الفشل المحتوم . والدرس الثاني هو ان التخطيط لا يمكن ان ينجح اذا جاء مفصّلاً وجامداً يتجاهل الواقع ومتغيراته اليومية . الخطة الذكية هي التي تتعلم من الحياة بقدر ما تعلّمها : التي تسارع الى تغيير أولوياتها

---

(١) انظر Ramgopal Agarwala, **Planning In Developing Countries: Lessons Of Experience**, World Bank Staff Working Papers, No 516, 1983, P. 5.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .

وبرامجها مـع متغيرات الـواقع[1] . وإذا كـانت التنمية بـدون تخطيط عملية محفوفة بالمخاطر فإن الإصرار على الخطط التي ثبت فشلها هو ، بالمعايير التنموية ، عمل يرتقى ، او ينحدر ، الى مصاف الجرائم .

ولكي تكون الخطة فعّالة وذكية ومرنة يجب أن تبدأ من ادراك ان المجتمع عبارة عن منظومة System ، اي جزئيات في حالة تفاعل دائم فيما بينها ، وليس وحدات منفصلة يمكن العبث بكل وحدة منها على حدة[2] . اذا كان ثمة خطأ اكبر في التخطيط تنبع منه كلّ الأخطاء الصغرى فهو تجاهل القوانين التي تحكم عمل المنظومة والتعامل مـع كل جـزء دون أخذ بقيـة الأجزاء بعـين الاعتبار . كل خطة تهمل قوانين المنظومة ، وهي قوانين حديدية في انطباقهـا وشمولهـا ، ينتهي بها الأمـر وقد فشلت في تحقيق اهدافها ؛ بل قد ينتهي بها الأمر وقد وصلت الى أهداف تغاير أهدافها الأصلية وتناقضها .

حقيقة الأمر أنه ليس المجتمع وحده هو الذي يشكل منظومة

---

(١) في السبعينات أدّى تمسّك شيلي الحرفي بخططها في وجه الواقع المتغير الى مشـاكل عديدة . كما ادّى فشل خطط التنمية في كل من المكسيك وفنزويلا وتركيا في التعامل مع موارد أقل من الموارد المتوقعة في الخطط الى نتائج وخيمة . المرجع السابق ص ١٧ .

(٢) لعل اوّل ، وأجمل ، تعبير عن كيفية عمل منظومة المجتمع هـو الحديث النبـوي الشريف الذي يشبّه مجتمع المؤمنين بالجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسـهر والحمى .

متناسقة يجب التعامل معها ، ومع كل أجزائها ، بحذر ودقة . الطبيعة التي سخرها الله جلت قدرته للبشر هي ، بدورها ، منظومة لا يمكن الإخلال بجزئية من جزئياتها دون الإخلال ببقية الجزئيات . وقد سمعت من الأمير فيليب ، دوق ادنبرة ، وهو رئيس منظمة عالمية تعنى بحماية الحياة الفطرية ، رأيه ان المجاعات في افريقيا كانت نتيجة حتمية لعبث الانسان بالبيئة[1] . بل ان الأمير فيليب ، في غمرة حماسه لحماية الحياة الفطرية ، يرى خطراً داهماً على البيئة في العديد من المشاريع العملاقة ، كالسدود ، رغم انها ضرورية وحيويّة بالمعيار التنموي .

لقد كان كاتب هذه السطور قبل اكثر من عقد من الزمان في زيارة رسمية للبرازيل . عندما وقف أمام غابات الامازون وجهاً لوجه هاله حجمها الهائل الذي يستحيل على من لم يره رأي العين أن يتصوّره . وقد استفسر من وزير التخطيط البرازيلي وقتها ، وكان مضيفه خلال الزيارة ، عن السبب في عدم استغلال البرازيل لهذا المورد الهائل من موارد الثروة الطبيعية . كان جواب الوزير :

- إن أفضل استخدام لهذه الغابات هو ان نتركها وشأنها . غابات الأمازون هي المصدر الرئيسي للاوكسيجين في عالمنا . انها

---

(١) لا شك ان الأنظمة ذات العلاقة في افريقيا ، وهي انظمة تجمع بين الجهل والإستبداد والفساد ، تتحمّل وزر المجاعات الرئيسي .

رئة العالم كله . وايّ تغيير في طبيعتها يؤدّي الى كارثة بيئية من المستحيل توقّع آثارها ، كارثة تشمل الكرة الأرضية كلها .

أيامها ، لم يكن الجواب مقنعاً . كيف نترك هذه الغابات العذراء وشأنها ؟! أمّا الآن فقد آمن الجميع بصحّة كلام الرجل . مع زحف الإنسان وتراجع الأشجار بدأت الأخطار البيئية تتضح . بدأ العالم يصاب بالهلع وهو يرى مورد الاوكسيجين الأول معرّضاً للخطر . بدأت ، متأخرة ومتثاقلة بعض الشيء ، الجهود الدولية لمساعدة البرازيل على انقاذ ما تبقّى من الغابات .

ونتائج عبث الإنسان بمنظومة الطبيعة ، سواء بتسميم الأنهار والبحيرات والبحار بالمخلفات الصناعية او بتعكير الهواء بالأدخنة او بإجتثاث البقع الخضراء ، يمكن ان تشاهد في كل مكان من الكرة الأرضية ، غربها وشرقها ، شمالها وجنوبها . في اوروبا الغربية يتساقط مطر الحامض على الغابات مخلّفاً جثث الاشجار التي تموت وهي واقفة من السم . وليس مطر الحامض إلّا عصارة التقدم الصناعي ترسله البشرية الى أطباق الجو دخاناً قذراً اسود ، ليعود اليها ، بعد حين ، مع حبات المطر . وفي كل مكان من العالم الثالث يقدم الانسان مدفوعاً بالجوع الجاهل ، وهل هناك جوع عاقل ؟! ، على تدمير الأرض التي جعلها الله عز وجل مصدر رزقه الأول ، بنتائج مأساوية .

حدثني صديق مُعنى بشؤون التنمية عن الآثار المرعبة التي تنتج عن اقدام الانسان ، بحسن نيّة ، على عمل بسيط مدفوعاً

بالرغبة في سدّ جوعه ـ وهل هناك أبسط من اقتلاع شجرة ؟ . في الحبشة أقدم الناس على قطع الأشجار لاستخدامها وقوداً ولزراعة الأرض التي كانت الاشجار تغطّيها . كانت هذه الأشجار تقوم بدور بالغ الأهمية في صدّ الرياح وفي تثبيت التربة ولم يتضح هذا الدور الخطير إلا بعد زوال الاشجار . سرعان ما تنجرف القشرة الصالحة للزراعة بعد غياب ما كان يثبتها وتعود جرداء لا تصلح لزراعة شيء . وما حدث في الحبشة تكرر بحذافيره في مناطق أخرى من افريقيا ، كالسودان والصومال وفي اماكن اخرى في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا ، وفي دول عديدة في آسيا ، مثل اندونيسيا والنيبال .

في كل مكان من العالم الثالث يقوم الفلّاح الفقير بقطع الأشجار آملاً ان يستغل الارض بزراعتها . يقوم بالفعل بزراعتها موسماً ، او موسمين على الأكثر . إلا ان الأمطار سرعان ما تجيء لتجرف التربة التي زالت عنها الحماية بزوال الأشجار مخلّفة بقعاً سوداء خالية من الأشجار خلوّها من المحاصيل . هذا عن الاثار المباشرة ، وهناك آثار أخرى غير مباشرة تترتّب على زوال الغابات وتخلّ بدورات المطر والجفاف والمناخ[1] .

هذه هي النتائج المحتومة لعبث الانسان بمنظومة الطبيعة ، فماذا عن عبثه بمنظومة المجتمع ؟ لم تكن النتائج تقل في خطورتها

---

(١) هذه المعلومات مستقاة من التجربة الميدانية للصديق السفير كاي هيلنيس وقد أتاح له عمله وكيلاً لوزارة الخارجية الفنلندية للشؤون الاقتصادية ومسؤولاً عن المساعدات الخارجية ان يطلع عليها مباشرة .

عن نتائج العبث الأول . ولعلّ خير ما يُصوّر لنا هذا الوضع هو ان نستعرض ما حدث في عدد من دول العالم الثالث أخلت بمنظومة المجتمع . يأتي في مقدّمة الأخطاء إهمال قطاع الزراعة . حاولت الصين الشعبية في الخمسينات ان تنقل التجربة السوفييتية التي تركّز على الصناعة وتهمل الزراعة . ادّت هذه السياسة الى نقص المحاصيل الزراعية نقصاً مخيفاً دفع الحكومة مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات الى تغيير اولياتها وتكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي وبالذات في مجال الاسمدة[١] (وهذا ما لم يفعله الاتحاد السوفييتي فجاءت الكارثة في نهاية الثمانينات) .

وما حدث في الصين الشعبية تكرّر في عدد من الدول الافريقية التي ظلّت سنين بعد الاستقلال تعتقد ان الزراعة لا تحتاج الى اي اهتمام من الدولة[٢] . نسي المخططون في هذه الدول حقيقة أساسية وهي أن اهمال الزراعة ، مورد الرزق الوحيد للغالبية الساحقة من السكان ، يعني ، ببساطة ، الحكم على هذه الغالبية بالبقاء ضحيّة الفقر المدقع . لم تتغيّر هذه النظرة الى الزراعة في العالم الثالث إلّا تحت ضغط المجاعات ،

---

(١) انظر مرجع سابق Gillis ، ص ٤٧ .

(٢) من المفارقات الغريبة أنّه في الوقت الذي تهمل فيه دول العالم الثالث قطاعها الزراعي ، وهو مورد الرزق الوحيد للاغلبية الساحقة ، تنفق دول العالم الأول على مزارعيها مبالغ هائلة من المعونات والمساعدات رغم ان حجم القطاع الزراعي فيها يقل عن ١٠٪ من السكان . ومن هذا المنطلق يمكننا ان نعتبر التجربة السعودية في زراعة القمح ، رغم كلفتها المرتفعة ، تجربة نافعة لا تخلو من إيجابيات .

بل انه يمكن القول ان هذه النظرة لم تتغيّر بما فيه الكفاية حتى الآن .

ومن أخطر النزعات في العالم الثالث الإخلال بمنظومة المجتمع بالتركيز الشديد على الانفاق العسكري وذلك على حساب بقية القطاعات . والانفاق العسكري بئر بدون قرار تلتهم كل ما يقذف فيها من موارد وتتساءل « هل من مزيد » . ان الدول المصنعة للسلاح لا تبيع دول العالم الثالث إلا تقنية عسكرية ذات صلاحية محدودة ومحسوبة بعناية . لا تكاد الدول المشترية تستوعب السلاح حتى تكون صلاحيته قد انتهت ونشأت الحاجة الى تقنية اكثر تطوراً واعلى سعراً . وتكلفة السلاح المطور تصل الى مبالغ خيالية . في الولايات المتحدة ، وصلت كلفة الطائرة الواحدة من طائرات الشبح الخفية قرابة الف مليون دولار !

وأخطر ما في الانفاق العسكري في دول العالم الثالث الفقيرة أنه يتم على حساب الحاجات الأساسية للمواطنين . إن ثمن طائرة عسكرية واحدة يكفي لتشييد عدد من المدارس أو المراكز الصحيّة . ومع ذلك ، فالعالم الثالث خلال الثلاثين سنة الأخيرة رفع انفاقه العسكري بسرعة تتجاوز بثلاث مرات سرعة الزيادة في الانفاق العسكري في الدول الصناعية . ان فاتورة الانفاق العسكري في العالم الثالث تتجاوز ٢٠٠ بليون دولار في السنة . هذه معلومة مخيفة بدون ريب ؛ ولكن المعلومة التي تخيف اكثر ان الانفاق العسكري في عدد من دول العالم الثالث يتجاوز الانفاق

على التعليم والصحة ضعفاً او ضعفين[١] . مقابل كل طبيب في العالم الثالث هناك ثمانية عساكر[٢] .

ومن الأخطاء القاتلة التي وقع فيها مخططو العالم الثالث انهم اخلّوا بمنظومة المجتمع لصالح المدن الكبرى وعلى حساب القرى والارياف . عبر العالم كلّه ، ارتفعت حصة سكان المدن من ٢٩٪ من مجموع السكان سنة ١٩٧٠ الى ٤١٪ سنة ١٩٨٥ . وفي دول العالم الثالث ، ارتفعت النسبة في الفترة ذاتها من ١٧٪ الى ٣١٪ . إلا انه في الوقت الذي بدأت فيه الهجرة الى المدن الكبرى تبطىء بطئاً ملحوظاً في الدول الصناعية فإن دول العالم الثالث لا تزال تواجه زحفاً هائلاً من القرى الى المدن بحيث ان الغالبية العظمى من السكان سوف تكون مقيمة في المدن مع نهاية هذا القرن[٣] . من بين المدن العملاقة (التي يتجاوز عدد سكان الواحدة ١٣ مليون نسمة) سوف تكون هناك ثمانية في العالم الثالث ، واثنتان فقط خارجه[٤] .

وفي المملكة العربية السعودية كثيراً ما كانت وزارات

(١) ليس من قبيل المصادفة ان اكثر دولة في العالم انفاقاً على القطاع العسكري ، العراق ، هي في الوقت نفسه أقل الدول انفاقا على التنمية البشرية .

(٢) انظر مرجع سابق **Human Development Report** ، ص ٤ .

(٣) انظر Warren C. Baum And Stokes M. Tobert, **Investing In Development: Lessons Of World Bank Experience,** (New York: Oxford University Press, 1985), P. 275.

(٤) انظر مرجع سابق **Human Development Report** ، ص ٦ .

الخدمات تضيق بالطلبات التي تنهمر عليها لإيصال الخدمات العامة الى قرى نائية صغيرة . وقد بَذلتْ عدة محاولات للتخطيط لمراكز سكانية فيما بين هذه القرى الصغيرة تستقطب السكان وتُجمّع فيها الخدمات . إلّا ان هذه المخططات لم تر النور . ظلّ أهالي القرى الصغيرة يطالبون بإيصال الخدمات الى قراهم وظلت الخدمات تصلهم . كان القرار بالاستجابة لهذه الطلبات قراراً سياسياً ولم يكن قرارا تكنوقراطياً . كان من رأي التكنوقراطيين أن الجهد والمال المبذولين لإيصال الخدمات الى عدد محدود من السكان في قرية صغيرة بعيدة عن العمران لا يتناسب مع العائد التنموي المتوقع . إلّا انه في ضوء ما حدث في أماكن كثيرة في العالم الثالث حيث ابتلعت المدن سكان القرى الصغيرة يبدو الآن ان القرار السياسي ، رغم كلفته ، كان أصوب من القرار التكنوقراطي . ولعل هذا هو المكان المناسب للإشارة الى حقيقة لا تزال خافية على كثير من الناس : التكنوقراطيون هم ، بدون جدال ، أقدر فئة في المجتمع على تنفيذ المشاريع التنموية ولكنهم ليسوا ، بالضرورة ، أقدر الناس على جسّ نبض المواطنين وتلمس حاجاتهم الأساسية .

ومن هنا نرى الخطأ الكبير الذي تقع فيه دول العالم الثالث عندما توكل مهمة التخطيط لخبراء أجانب ، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات او دولاً . الخبير الاجنبي يمتلك المعلومات الفنية المطلوبة . إلا أنه ، عادة ، يفتقر الى الحس الوطني الذي يمنحه الألفة اللازمة للتعرّف على تطلّعات المواطنين وآمالهم . ان الحاجات الأساسية ، محور التنمية ، هي حاجات انسانية ومن

هنا كانت الخبرة بطبيعة البشر أهم بكثير من الخبرة في المحاسبة او الاقتصاد او الهندسة .

وفي المملكة العربية السعودية عندما بدأ إدخال الهاتف الآلي في الرياض في منتصف الستينات توقّعت الشركة الأجنبية التي تنفّذ المشروع ألّا يزيد عدد الطلبات المتوقّعة عن اربعة اضعاف الهواتف اليدوية التي كانت تستخدم وقتها (وكان عددها قرابة ٣٠٠٠ هاتف) ، وخطّطت للمشروع على هذا الأساس . ونسي المخطّطون ان الهاتف القديم اليدوي الذي يصلك بسنترال يصلك بدوره الى الرقم المطلوب كان من البدائية وعدم الكفاءة بحيث ان الكثير من المواطنين ، رغم حاجتهم الشديدة الى الهاتف ، لم يجدوا أي فائدة في اقتنائه . كان الأمر يختلف اختلافاً جذرياً مع الهاتف الجديد ذي التقنية المتقدّمة والكفاءة العالية . تدفقت الطلبات ، بعشرات الآلاف ، على الهاتف الجديد ، وتوالت توسعات الشبكة الهاتفية .

وعندما تولّى كاتب هذه السطور وزارة الصناعة والكهرباء سنة ١٩٧٥ وجد أن الشركة الأجنبية التي كانت تخطط لإنشاء مشروع كهربائي مركزي يغطي منطقة القصيم اقترحت أن تكون طاقة المشروع ١٠٠ ميجاوات . بنت الشركة حساباتها على أساس مضاعفة الطاقة المستهلكة قبل إنشاء المشروع . فات الشركة ان ضآلة الطلب كانت ناشئة عن ضآلة العرض وان توفّر الطاقة سيؤدي ، فوراً ، الى قفزات كبيرة في الطلب . اصرّ كاتب هذه السطور ، في وجه معارضة شديدة من « الخبراء »

الأجانب والمواطنين[1] ، على مضاعفة الطاقة الكهربائيـة عدة أضعاف ـ وهذا ما كان . تبين بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع أنه حتى الطاقة الجديدة لم تكن كافية لمواجهة الطلبات المتزايدة .

ومن الأخطاء الفادحة التي يقع فيها مخططو التنمية في العالم الثالث أن تغيم الرؤية لديهم فيخلطوا بين الحاجات الأساسية والكماليات . كثيراً ما تبدأ الأمور على نحو تدريجي لا يشعر به أحد إلّا بعد أن يتحوّل إلى اتجاه يستحيل وقفه . « الانفتاح » ، الذي يصفق له كوسيلة ناجعة لإنعاش الاقتصاد بحيث يتمكن من اشباع حاجات المواطنين الأساسيـة ، كثيراً مـا يتحول الى انفتاح استهلاكي جامح شرس يفيد ، بالدرجة الأولى ، مصنعي العالم الأوّل . إن وجود جهاز تليفزيون في كل منـزل في العالم الثالث ، في هذه المرحلة التقنية من مراحل التاريخ ، يمكن النظر اليه « كحاجة » ولكن يصعب حتى على الخيال الواسع ان يعتبره « حاجة اساسية » من حاجات الجماهير . أما جهاز الفيديو ،

(١) أسمح لنفسي هنا بملاحظة هامشية وهي ان ما تعمد اليه معظم دول العالم الثالث من تعيين « الخبراء » في مناصب وزارية ـ مهندس كهرباء لوزارة الكهرباء وطبيب لوزارة الصحة ـ سياسة بعيدة عن الحكمة . الوزيـر المتخصّص سوف يعمـد ، بطبيعـة الأمور ، الى التركيز على إختصاصه ، ايّ يتدخّل في الشؤون الفنية الخالصة التي يحسن ان تترك للفنيين ويهمل « الجوانب الكبرى » في الصورة التي يجب ان تكون وحدها شغل الوزير الشاغل . ليس من شأن وزير الكهرباء أن يصمّم المحطات الكهربائية وليس من شأن وزير الصحة ان يضع مواصفات المستشفيات وعملهما الأساسي هو التأكد من وصول الخدمة ، بأقل تكلفة ، إلى السـواد الأعـظم من المواطنين .

متعدد الأنظمة ، فحتى اكثر الناس سخاء وكرماً لا يمكن ان يعتبره حاجة اساسية (ما لم يكن هو مصنّع الجهاز او موزّعه !) .

الحصول على اللباس حاجة ضرورية بدون نزاع ؛ أما الحصول على « بنطلون جينز » من صنع شركة أمريكية مُعيّنة فترف استهلاكي . الحصول على المأوى مطلب أساسي من مطالب الانسان ؛ ولكن بناء هذا المأوى بكميات من الحديد والاسمنت تكفي لبناء قلعة صغيرة بطر معماري لا ضرورة له . والعلاج اولويّة من الأولويّات الحاسمة ؛ أمّا إنشاء الغرف الفاخرة في المستشفيات فهو أقرب الى العقلية السياحية الفندقية من العقلية الطبّية . واذا كانت بعض المجتمعات تستطيع توفير الكماليات بالاضافة الى الحاجات الأساسية ، كدول العالم الأول او دول الخليج العربي ، ففي الغالبية الساحقة من الدول يتعينّ على المخططين ان يحدّدوا موقفهم إما مع جهاز الفيديو او مع رغيف الخبز . وما اكثر انصار الفيديو وأقل أنصار الرغيف !

وقريب من هذا الخطأ الذي يخلط بين الأساسيات والكماليات خطأ آخر يعمد الى حاجة أساسية تلاقي ما يشبعها فيحاول إدخال بديل جديد اكثر كلفة واعزّ منالاً من البديل القديم . حدّثني صديق أقام فترة طويلة في دولة افريقية ان هذه الدولة لم تعرف عبر تاريخها كلّه سوى خبز الذرة ، وكانت قانعة به ، تزرعه وتأكله دون حاجة الى أحد . ثم شاء القدر ان يبزغ في افقها زعيم ملهم ، من اولئك الذين لا يزدهرون إلاّ في العالم

الثالث . طاف هذا الزعيم الدنيا في زيارات رسمية ورأى الناس يأكلون خبز القمح فقرر ان خبز الذرة لا يليق بالشعب الذي أنجب زعيماً ملهماً مثله . قرر استيراد القمح ليصنع المواطنون خبزهم منه . تعوّد الناس على الخبز الجديد واهملت مزارع الذرة حتى اختفت . ارتفعت فاتورة القمح المستورد ووصلت الى مبالغ خيالية عجزت الميزانية عن توفيرها فلجأت الدولة الى الاستدانة . إنتهى الأمر بالمواطنين وقد فقدوا خبز القمح كما فقدوا خبز الذرة !

إن التنمية التي تعتمد الحاجات الأساسية للمواطنين هدفاً لها يجب أن تأخذ في الحساب هذه الحاجات كما يراها المواطنون أنفسهم في الأقاليم والقرى والأرياف لا كما يحدّدها المخطّط القابع في مكتبه الوثير في العاصمة محاطاً بالخبراء الأجانب والنظريات الأجنبية . من الأخطاء التي وقعت فيها خطط الاسكان في اماكن عديدة من العالم الثالث انها نقلت « علب الكبريت » ، تلك العمارات السكنية القاتمة ، نقلاً حرفياً من العالم الصناعي . وكالعادة ، عندما ينقل الناقلون في العالم الثالث من العالم الأول ينقلون حتى ما ثبت فشله هناك . في الوقت الذي وصل فيه علماء النفس في الغرب الى ان « الشقق » الضيقة المعتمة في العواصم الغربية مسؤولة ، الى حد كبير ، عن الكآبة النفسية التي تعتري ساكنيها ، نجد عباقرة المهندسين في العالم الثالث يأخذونها بحذافيرها ويزرعونها في قلب الصحارى

الشاسعة[١] .

في المملكة العربية السعودية ، على سبيل المثال ، تبيّن ان المواطن العادي يعزف عن السكن في شقة مهما كانت مريحة وفاخرة اذا كان بوسعه أن يسكن في منزل مستقل مهما كان بدائياً . واذا كان هذا أمراً يحيّر المهندسين او الاقتصاديين ، فإنه أمر طبيعي عند كل من يعرف الشعب السعودي عن كثب . يريد المواطن السعودي مجلساً للرجال ومجلساً منفصلاً للنساء ، بمدخلين منفصلين ، ولهذه المجالس مواصفات معيّنة تفرضها متطلبات الضيافة ويصعب ، ان لم يستحل ، توفيرها في الشقق .

وقد حدث عند انشاء السد العالي في مصر أن أعيد إسكان عدد من المواطنين في بيوت جديدة مصمّمة على أحدث طراز . إلّا ان هؤلاء المواطنين لم يشعروا بالراحة في بيوتهم الجديدة وشعروا بالحنين الى معيشتهم القديمة في المنازل المتسعة التي تسمح بكثير من الحرية[١] . والمتجوّل في مدينة ابو ظبي يجد بجانب عدد كبير من البيوت نوقاً مربوطة الى جانب السور ، فهل

---

(١) يعلق باحث عربي تعليقاً لاذعاً على الهندسة المعمارية العربية التي لا تفرق بين « مناخ الألب في جبال لبنان وحرارة الفرن في الكويت » انظر Galal A. Amin, **The Modernization of Poverty** (Lieden: E.J. Brill, 1974), P. 113.

(١) انظر عبدالله الخريجي، **بعض تجارب التنمية في الوطن العربي : دراسة لعمليّات التهجير والتوطين** ، (جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ م - ١٤٠٠ هـ) ، ص ٧٥ .

يتصوّر أحد ناقة تسكن مع صاحبها في شقة ؟![1] .

يمكننا ان نلخص الصفحات السابقة فنقول ان التنمية يجب ان تتوجّه الى اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، سواء كانت مادية او معنوية . ولكي تنجح التنمية في تحقيق هدفها فعليها ان تترجم فلسفتها الى خطة عملية ذكيّة مرنة تعترف بقوانين المنظومة وتأخذ الواقع العملي بعين الاعتبار . ولعل خير تصوير لأخطاء التنمية ، فكراً وتنفيذاً ، أن نتأمل ما حدث في ايران في السبعينات عندما قرر الشاه محمد رضا بهلوي الاندفاع في عملية تنموية بدت ، على الورق ، رائعة كل الروعة[2] . ماذا حدث ؟

اشتُريتْ مواد ومعدات من مختلف انحاء العالم ببلايين الدولارات وأقبلت السفن الضخمة تترى على موانىء ايران من

---

(١) لا ينبغي لعربيّ في ايّ مكان ان يخجل من العلاقة الحميمة التي ربطته عبر تاريخه بالجمل ، ذلك الحيوان النبيل الذي لعب دوراً رائداً في حياة العربي ونشر حضارته . في الغرب الذي لا نملّ تقليده لا يخجل الناس من تربية الفئران والأفاعي ومختلف انواع الزواحف ، فلماذا نخجل من تربية الجمال ؟!

(٢) كان الشاه محمد رضا بهلوي ، رغم ذكائه الشخصي وقضائه الساعات الطوال في استيعاب التفاصيل الفنية الصغيرة في المواضيع التي يهتمّ بها (كان على سبيل المثال خبيراً بترولياً وعسكرياً وصناعياً من الطراز الأول) ، عاجزاً عن رؤية الأبعاد التي تتجاوز التفاصيل . اذكر خلال زيارة رسمية قام بها الى المملكة في نهاية السبعينات انني سألته عن رأيه في المنافسة الشديدة التي ستواجهها المنتجات البتروكيمائية السعودية والايرانية من مراكز الصناعة البتروكيمائية التقليدية في أوروبا . وقد فُوجئت عندما اجابني ببساطة متناهية « لا توجد مشكلة . على هذه المصانع الاوروبية ان تقفل ابوابها وتترك المجال لمنتجاتنا » . اما كيفية اقناع هؤلاء المنتجين بإقفال مصانعهم فموضوع لم يتطرق اليه الشاه !

قارات الدنيا الخمس . مع وصول هذه السفن ، تبين ان موانىء ايران الصغيرة العتيقة لا تستطيع افراغ الحمولات القادمة على هذه الأساطيل . ظلت السفن تنتظر دورها في الموانىء شهوراً وتجاوزت تكلفة الانتظار بليون دولار سنوياً . بعد ان تمّ تفريغ السفن ، تبينّ أنّه لا توجد في الموانىء ولا بقربها مخازن يمكن ان تستوعب الواردات فتركت مطروحة في العراء تحت رحمة الظروف المناخية القاسية . بعد حين ، فسد جزء كبير من هذه الواردات وعلى الخصوص المواد الغذائية والكيمائية ، وكان لا بُدّ من التخلّص منها . وكانت الخطوة التالية نقل بقية المواد الى الداخل ، وسرعان ما تبينّ أنه لا يوجد أسطول من الشاحنات يكفي لهذا الغرض . طلبت ۲۰۰۰ شاحنة من أوروبا على وجه السرعة . إلّا انه تبينّ عند وصولها انه لا يوجد عدد كاف من الايرانيين المدرّبين على سياقتها . على وجه السرعة ، تمّ احضار عدد كبير من سائقي الشاحنات من كوريا . سرعان ما أدرك هؤلاء أنهم يتقاضون أجوراً تقل بكثير عما يتقاضاه امثالهم من السائقين الايرانيين فأضربوا عن العمل وعادوا الى بلادهم . كانت المحصلة النهائية ان تركت معظم المعدات المستوردة ، بالاضافة الى الشاحنات ، هياكل حديدية يغطّيها الغبار[١] !

---

(١) انظر Rasyard Kpuscinski, **Shah of Shahs,** (London: Quartet Books, 1985), PP. 57-58.

هذه قصة مسلّية ، لو أنها كانت قصة خيالية . إلاّ انها حدثت بالفعل لا في ايران فحسب بل في أماكن كثيرة من العالم الثالث . ولا تزال تحدث كلما تقرر حكومة ما أن تنمي قبل ان تخطط(٢) !

---

(١) بدأت دول الخليج بداية جيّدة مع التخطيط في مطلع السبعينات ، ثم ما لبثت الموارد المالية المتزايدة ان اوجدت انطباعاً سائداً ، وخاطئاً، بعدم اهمية التخطيط . مع مطلع الثمانينات فقد التخطيط في هذه الدول دوره وكانت النتيجة المنطقية هي الصعوبات الاقتصادية التي طفت مع نهاية الثمانينات .

الفصل الخامس

التنمية : المفتاح السحرى

﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾

القرآن الكريم
سورة الحشر

حاولنا في الفصول السابقـة أن نجيب عن اسئلة رئيسيـة أربع : لماذا ننمي ؟ ولمن ننمي ؟ وماذا ننمي ؟ وكيف ننمي ؟ إلّا انه ، بعد ذلك كله ، يبقى « شيء ما » لا بُدّ منه لنجاح العملية التنمـوية . هـذا الشيء هو « ذهنيـة » معيّنة يمكننـا اذا ضمنـا وجودها ان نترك لها حرية التعامل مع التفاصيل واثقين من قدرتها على الوصول الى حلول ـ ويستحيل ، في غيابها ، أن ننجح في حل المعضلات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من كل تحول تنموي .

يقول أحد الباحثين العرب :

والخاصّية النفسية الرئيسية للتخلّف هي التقليد ، والخاصية النفسية الرئيسية للتقدم هي الابتكار ، واذا كان على البلاد المتخلّفة ان تقتبس بالضرورة الأفكار التي سبقتها اليها البلاد المتقدمة ، تكنولوجية كانت أو ايديولوجية ، إلّا ان عليها ان تقتبسها اقتباساً ابتكارياً ، فإذا اقتبست اقتباساً تقليدياً أعمى أوغلت في التخلف بدلاً من ان تتحرر منه[1] .

ويضيف هذا الباحث :

---

(١) حسن صعب ، تحديث العقل العربي ، (بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠) ، ص ٥٧ .

السبيل الأول للتحرّر من التخلف هو تفتح معجزات التقدم العلمي والتمرس بطريقة تطبيقها في تنظيم الحياة تنظيماً إنمائياً جديداً ، وليس مثل هذا العقل المتفتح عقل العقائدي الذي يرى الفكرة ولا يرى علاقتها بالواقع والتطبيق ، ولا عقل الذرائعي الذي يرى الواقع والتطبيق ، ولا يرى اي فكر قبلها أو بعدها ، ولكنه عقل المهندس الاجتماعي والانمائي رائد التقدم[١] .

ويقول باحث غربي :

إن أقرب شيء الى العامل الأوحد الأساسي الذي تستحيل عملية التنمية بدونه هو قدرة دولة ما على الاحاطة باكتشافات العلم الحديث ، والإبتكار الذي يستطيع ان يستفيد من هذه الابتكارات في السوق[٢] .

الذهنية المطلوبة هي ، بالدرجة الأولى ذهنية علمية بمعنى أنها تلجأ الى الاسلوب العلمي في حلّ المشاكل بدلاً من التخبّط الخالي من كل منهجية أو الانحراف التلقائي تجاه الحلول الأيديولوجية . وهذه النظرة العلمية يجب أن تكون ، في الوقت نفسه ، عملية تعترف بالواقع وما يفرضه من قيود وحدود . هذه الذهنية لا تتردّد قبل اقتباس ما هو مفيد، ولا تجبن عن رفض

(١) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) انظر- Macolm Gillis And Others, **Economics of Development,** (New-York: W.W. Morton And Co. 1983), P. 20.

ما هو ضارّ. وهي لا تسعى الى الجديد مفتونة بجدّته ولا تنفر من القديم لقدمه . وفي هذه الذهنية لا يوجد مجال لنقل ببغائي حرفي . يمكننا ان نطلق على مجموع هذه الصفات والخصائص العقلية اللازمة لنجاح العمل التنموي « الذهنية التنموية » .

تتناقض الذهنية التنموية أول ما تتناقض مع وهم خطير يشيع في كل بلدان العالم الثالث تقريباً ومؤداه أن المال هو العامل الوحيد في معادلة التنمية وان الطريق الى البنك ، أو وزارة المالية ، هي الخطوة الأولى في اي عملية تنموية . حقيقة الأمر أن هناك جوانب بالغة الأهمّية في التحول التنموي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمال . وأهم الأمثلة ، في هذا المجال ، الحريّة . لقد أظهرت التجربة العملية في بلد بعد آخر ان « ارتفاع مستويات الحرية البشرية تؤدّي عموماً الى ارتفاع مستويات التنمية البشرية »[١] ومن البديهي ان الحرية ليست مشروعاً يمكن حساب كلفته الاقتصادية . كما اثبتت التجارب ان « بوسع معظم البلدان ان تستخدم الموارد الموجودة بمزيد من الكفاءة باتّباع الأسلوب اللامركزي في التنمية ، وتطبيق منهج المشاركة في التنمية »[٢] ايّ باستخدام أساليب لا تترتّب عليها اية تبعات مالية من أي نوع .

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، (نيويورك : مطبعة جامعة اكسفورد) ، ص ١٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

تمكنت وزارة الصحة السعودية في الثمانينات من إدخال تحسينات سريعة ومثيرة في مستوى الخدمات الطبيّة وذلك بالإستعانة بالرقابة الشعبية . أقيم في الوزارة خط هاتفي « ساخن » يتلقى شكاوى المواطنين على مدار اليوم والليلة ، وقد كان هذا الإجراء اكثر فعالية من توظيف المئات من المفتشين الرسميين . كما شُكّلتْ في كل منطقة لجان من الأهالي تسمّى «لجان اصدقاءالمرضى » تشمل واجباتها زيارة المستشفيات ، دون مواعيد مسبقة ، والتأكد من راحة المرضى ومستوى الخدمات المقدمة لهم ، وكان تأثير هذه اللجان يفوق ، بمراحل ، تأثير هيئات الرقابة الرسمية . لقد كان كاتب هذه السطور وزيراً للصحة وقتها إلاّ ان الأمانة تقتضي أن يقرر أن أيّاً من هذين الاقتراحين لم يكن من بنات أفكاره بل جاء الإقتراحان من زميلين يعملان معه (وفي هذا ، بدوره ، ما يؤكد فعالية الأسلوب اللامركزي في الإدارة !) .

كما ان الذهنية التنموية تنفر من ترك العبء التنموي كلّه على عاتق الدولة وتدرك الدور الكبير الذي يمكن ان يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة . واذا كانت النظرة التي تجعل الدولة كل شيء في معادلة التنمية نظرة مقبولة يوم كان الوهج الاعلامي للأنظمة الاشتراكية يستر عيوبها فإن التمسك بهذه النظرة بعد إفلاس الأنظمة الاشتراكية يصبح من قبيل الأوهام القاتلة . ان تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات الطبية والتعليمية للقادرين كفيل بتخفيف الضغط على الجهات الرسمية وتمكينها من تقديم خدمات أفضل لغير القادرين . كما انه ليس من

المنطقي ان تبقى ملكية المشاريع ذات الطابع الاقتصادي في يد الدولة خاصة وان بالامكان عن طريق بيعها للمواطنين تقديم خدمات أفضل وبتكلفة أقلّ . ان التفسير الوحيد لاستمرار الوضع الشاذ الذي تتحول فيه الدولة الى مزارع أو تاجر هو رفض البيروقراطية المستشرية ان تتخلّى عن « شبر واحد » من امبراطوريتها .

والذهنية التنموية تستطيع أن تنفّذ المشاريع بحد أدنى من التكلفة بدلاً من الحد الأعلى الذي نراه الآن في كل مكان من العالم الثالث . في مجال التعليم ، يمكن الحصول على خفض في التكلفة يعادل ٢٥٪ من الإنفاق عن طريق مجموعة من الاجراءات المبتكرة تشمل زيادة الانتفاع بموارد المجتمعات المحلية وتعدّد الفترات الدراسية ، وزيادة حجم الفصول بشكل انتقائي ، واعتماد اسلوب يساعد على استرداد جزء من تكاليف التعليم العالي ، والاستعانة بمدرسين تلقوا تدريباً أقل من تدريب المدرسين المعتادين(١) . تحققت نتائج مثيرة عند تطبيق هذه الاساليب : لم تتجاوز التكلفة السنوية لتعليم الطالب الابتدائي في مدارس غير حكومية ١٥ دولاراً في بنجلادش(٢) . وفي المملكة العربية السعودية أمكن تحقيق وفورات كبيرة عندما لجأت وزارة المعارف الى انشاء مدارس مبسّطة مستخدمة اسلوب البناء المحلّي والمواد الخام المحليّة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

وفي مجال الخدمات الصحية ، يمكن خفض التكاليف على نحو ملموس . يجب ، باديء ذي بدء ، تحويل الإهتمام من الطب العلاجي الذي يكلف كثيراً الى الطب الوقائي ذي التكلفة المنخفضة . ان تكلفة عيادة واحدة لجراحة القلب يمكن ان تبني العشرات من مراكز الرعاية الصحية الأولية (التي يستحيل بدونها القضاء على أية امراض بما فيها أمراض القلب) . كما انه يمكن تحقيق وفورات كبيرة في قيمة العقاقير الطبية التي تتجاوز نسبة الفاقد منها ٥٠٪ في عدد من الدول و٧٠٪ في عدد آخر . في دول الخليج ، حيث تقدم كل الخدمات الطبية دون مقابل كثيراً ما ينتقل المريض من طبيب الى طبيب داخل المستشفى الواحد ويخرج محمّلاً بكميات من الأدوية (الثمينة) التي لا يستخدمها ـ بل يطرحها بالقرب من المستشفى . أمام كل مستشفى خليجي ، تقريباً ، يجد المارّ تلالاً صغيرة من هذه الأدوية المطروحة . بديهي ان هذا الوضع يمكن اصلاحه ، على الفور ، عن طريق الزام المواطن بدفع جزء صغير من تكلفة الدواء . تشير التقديرات أن نصيب الفرد من استهلاك الأدوية في الدول النامية قد بلغ ٥,٤٠ دولارات سنة ١٩٨٥ يمكن خفضها الى دولار واحد عن طريق حذف بعض الأدوية ، كما يمكن خفضها الى ربع دولار اذا اكتفى بالعقاقير الضرورية جداً[١] .

وما يصدق على خفض التكلفة في حقلي الخدمات التعليمية والصحيّة يصدق على كل حقل تنموي آخر . على سبيل المثال ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧ .

يمكن ان تساهم التقنية الحديثة اذا ربطت بالهياكل الادارية المناسبة في خفض تكاليف الحصول على المياه الصالحة للشرب . وقد أمكن عن طريق تحسين الآبار والمضخّات استخراج المياه من الآبار الضيقة بتكلفة بسيطة تتراوح ما بين ٥ دولارات وأقل من نصف دولار لكل منتفع[١] . في كل مجال من مجالات الخدمات العامة يمكن للأساليب الصحيحة ان تؤدّي الى خفض واضح في التكلفة[٢] . في المملكة العربية السعودية، تمكنت بعض الوزارات من خفض تكلفة المشاريع بما يعادل الثلث عندما حذفت المواصفات غير الضرورية ووسّعت قاعدة المنافسة بحيث شملت الشركات الآسيوية بالاضافة الى الشركات الغربية .

ان الذهنية التنموية تستطيع ان ترفع كفاءة الخدمة في نفس الوقت الذي تخفض فيه تكلفتها . ولعل خير مثال على ما يمكن تحقيقه في هذا المجال هو ما قامت به الصين الشعبية في مجال الخدمات الصحية . يحتاج تدريب الأطباء الى سنوات طويلة ونفقات هائلة وكثيراً ما ينتهي الأمر في العالم الثالث باستقرار الاطباء في المدن وترك القرى بدون خدمات صحية تذكر . تمكنت الصين الشعبية من حل المشكلة حلاً جذرياً حاسماً بتدريب مجموعات من الشباب تدريباً سريعاً مبسطاً على مكافحة الأوبئة والامراض المستوطنة وتزويدهم بالأدوية الضرورية واطلاقهم في الارياف . انتشر هؤلاء « الاطباء الحفاة » في كل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٨٨ ـ ٩٥ .

مكان وتمكنوا خلال فترة وجيزة من قطع دابر الأوبئة وحل مشاكل المواطنين الصحية اليومية . من المؤسف (والمذهل !) ان هذه التجربة العظيمة الرائدة لم تتكرر في كل مكان من العالم الثالث رغم انها حققت في كل مكان طبقت فيه نجاحاً منقطع النظير . على سبيل المثال ، تمكنت سري لانكا ، رغم فقرها الشديد ، عندما استعانت بالأسلوب الصيني ان ترفع معدل العمر المتوقع الى نفس معدّله في الولايات المتحدة[١] !

ومن الأمثلة على حل رائع متفتق عن ذهنية تنموية ما قامت به سنغافورة لمعالجة ازمة المواصلات . بدلاً من المسكنات والاجراءات الرمزية التي تلجأ اليها دول العالم الثالث عند مواجهة مشكلة كهذه ، وضعت سنغافورة حلاً حاسماً شاملاً متعدد الوجوه . حوّل قلب المدينة بأكمله الى موقف للسيارات يدفع فيه كل من يوقف سيارته رسوماً متصاعدة . اقيمت شبكات نقل عام تعتمد ، أساساً ، على الحافلات وحسّنت اجراءات المرور وتنظيماته . جنباً الى جنب مع هذه الاجراءات ، تم التحكم ، عن طريق الضرائب ، في عدد السيارات وطرق استخدامها ، كما اعتمدت سياسة بعيدة المدى لتوفير فرص العمل بالقرب من المجمّعات السكنية الجديدة وبعيداً عن العاصمة . كانت المحصلة النهائية لكل هذه

---

(١) انظر Colin Norman, **The God That Limps: Science And Technology In The Eighties,** (New York: W.W. Norton And Co. 1981), P. 166.

القرارات انفراج الأزمة وتدفق المرور وسهولة الحركة وانخفاض مستويات التلوّث[1] .

كما تمكنت الذهنية التنموية في سنغافورة من ان تتعامل بفعالية مع معضلة من اخطر المعضلات التي تواجه العالم الثالث ـ وهناك من يعتبرها اخطرها جميعاً ـ وهي مشكلة الانفجار السكاني . تراوحت الحلول المتبعة من القرار (القمعي) المفروض فرضاً على المواطنين الى البديل (الاختياري) الذي يقوم على توعية المواطنين بأبعاد المشكلة . إلّا ان نصيب كل من هذين الاسلوبين من النجاح كان محدوداً . يرتبط الموضوع ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الدينية والاعراف والتقاليد الأمر الذي يجعل من الصعب معالجته بقرار أو بنصيحة . لجأت سنغافورة الى اسلوب مبتكر متحاشية الصدام مع العادات والتقاليد . تُعطى شهادة ميلاد الطفل الأول مجاناً ، اما شهادة ميلاد الطفل الثاني فيتم استيفاء رسوم عنها تتصاعد بشكل كبير مع شهادة ميلاد الطفل الثالث . تجاوز نجاح هذا الاسلوب الحدّ المطلوب بحيث ان المشكلة تحولت ، خلال فترة زمنية قصيرة ، من تزايد كبير في السكان الى نقص يهدد مستقبل الدولة !

على ان الذهنية التنموية في الوقت الذي تتبنى فيه الحلول

(١) انظر: Warren C. Baum And Stores M. Tobert, **Investing In Develompent: Lessons of World Bank Experience,** (New York: Oxford University Press, 1985), P. 299.

المبتكرة بديلاً عن حلول تقليدية ثبت فشلها تـرفض ان تطرح الحل التقليدي الناجح بحثاً عن حل جديد . الفعالية وحدها ، لا الجدّة ولا القدم ، هي المعيار الحقيقي للحكم على اي حلّ . تمكنت سري لانكا ، على سبيل المثال ، ان تحقق منجزات كبرى في مجال الخدمات الطبيـة عندمـا استعانت بخـدمات الاطبـاء الشعبين بالاضافة الى الاطباء العصريين (على خلاف الحال في معظم بلدان العالم الثـالث حيث يصرّ الاطباء المسؤولـون عن الخدمات الطبية على معاداة الـطب الشعبي واعتباره نـوعاً من الشعوذة)[١] . وفي عدد من دول الجزيرة العربية حين زال نظام « الحمى » القبلي التقليدي الذي كان ينظّم الاستفادة من المراعي كانت النتيجة تدهور التربة والاضرار بالبيئة والحياة الفطرية .

إن ايّ طريقة تثبت التجـربة فعـاليتها يجب التمسّـك بها والعض عليها بالنواجذ . واذكر في هذا الصدد ان احد الباحثين الغربيين كتب رسالة دكتوراه عن تنظيم الحج في المملكة العربية السعودية . وكان من النتائج التي انتهى اليها البـاحث انه لـو حدث في اي دولة صناعية ان قدم عدد من الزوار يماثـل عدد الحجاج القادمين الى المملكة في الفترة الزمنية نفسها لحدث انهيار تام في الخدمات العامة . كما كان من بين النتائج التي توصّل اليها

---

(١) في الوقت الذي بدأ فيه الغرب يعترف « بالطب البديل » ، الذي يشمل فروعاً كبيرة منها التداوي بالأعشـاب والإبر و« الهومباتي » ، لا يزال اطباء العالم الثالث المسؤولون عن الخدمات الطبية يعادون هذا الطب البديل معادة يصعب فهمها إلاّ اذا تذكرنا ان الناس اعداء ما جهلوا .

أنّ نجاح المملكة في التعامل مع الأعداد الهائلة من الحجيج يعود الى استخدام اساليب ووسائل اظهرت فعاليتها على مدى السنين وان احلال اساليب ادارية حديثة محلِ الأساليب القديمة قد يؤدّي الى جعل المشكلة مستعصية على الحلّ !

ومن الأمور المحيّرة في هذا المجال تسابق دول العالم الثالث الى استخدام الحاسوب « الكومبيتر » حتىً عندما لا تكون ثمة حاجة منطقية الى استخدامه . ان الحاسوب من الضروريات في تنظيم حسابات البنوك وحجوزات الطيران والمشاريع الصناعية المعقدة ولكن الغريب هو ان نرى الحاسوب يستخدم لاعداد الرواتب في وزارة تضم اقساماً مالية تحتوي مئات من الموظفين عملهم الرئيسي هو اعداد الرواتب . عندما تؤدي الآلية الى الاستغناء عن خدمات الموظفين دون تهيئتهم لعمل آخر تتحوّل من نعمة الى نقمة . ولقد ادّى افراط الغرب في الآلية الى نتيجة غريبة حرمت البشر من العمل ووفرته للآلات ـ وهذه ، بكل تأكيد ، نتيجة لا يوجد ما يدفع العالم الثالث الى اقتباسها . ومن الضروري ان نشير هنا الى ان الدول التي تنقل الحاسوب لا تنقل معه خدمات الصيانة وكثيراً ما يُفاجأ المواطنون الذين ينتظرون الخدمة بانقطاعها لأن « الجهاز خربان » ـ وهكذا تتحقق التكلفة ولا تتحقق الكفاءة . يوشك الحاسوب ان يتحوّل في كثير من عواصم العالم الثالث الى مظهر من مظاهر الوجاهة لا علاقة له ، من قريب او بعيد ، بفعالية الأداء .

الذهنية التنموية لا تعترف « بالتقنية الأغلى » ولا « بالتقنية

الأحدث » ـ التي عادة ما تكون الأغلى ـ ولكن « بالتقنية الأنسب » وحدها . كثيراً ما يؤدّي حرص العالم الثالث على اقتناء احدث التقنيات (وأغلاها) الى نتائج سلبية . على سبيل المثال ، يمكن ان نقيم مصنعاً عملاقاً (حديثاً) واحداً للسكر ، ينتج ١٢,٠٠٠ طناً ويوفّر فرص العمل لأقل من الف عامل ـ كما يمكن بالتكلفة نفسها اقامة خمسين مصنعاً صغيراً تنتج ٣٠,٠٠٠ طناً وتوفّر فرص العمل لاضعاف العدد من العمال(١) . واحدث التقنيات الزراعية ، بما فيها الحراثات المتطورة ، عندما تُستخدم في بيئة زراعية لا تلائمها اما لصغر المساحة او لتعدّد الملاّك او لطبيعة التربة ، يمكن ان تؤدّي الى نتائج سلبية بعكس النتائج المرجوّة(٢) . ومشاريع المجاري التي تستخدم في العالم الصناعي وتقوم اساسا على استعمال المياه الغزيرة المتوفرة تنقل ، على علاتها ، الى العالم الثالث حيث لا توجد مياه متوفرة مما يؤدّي الى تعقيدات كثيرة(٣) . في عدد من دول العالم الثالث يؤدي استخدام المعدات الثقيلة الى تدهور سريع في مستوى الطرق التي لم تصمم لتحمّل هذا الثقل وسرعان ما يؤدّي هذا التدهور ، بدوره ، الى الاضرار بالمعدات !

تستطيع الذهنية التنموية ان تحقق الكثير عندما تركز على

---

(١) انظر مرجع سابق Norman ص ٦٣ .

(٢) انظر Uma Lele, **The Design of Rural Development: Lessons From Africa,** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1975), P. 33.

(٣) انظر : مرجع سابق Norman ص ١٦٨ .

التقنية الملائمة للمحيط ، ومن أبرز الأمثلة هنا ما يمكن تحقيقه في مجال الطاقة. تدلّ الدراسات ان بوسع العالم الثالث ان يضيء القرى والأرياف بطريقة اقل كلفة وأكثر كفاءة من اسلوب المحطات الكهربائية المركزية وذلك باستخدام بدائل لا مركزية تستغل الطاقة الشمسية ومساقط المياه والخشب والأسمدة . ولقد استطاعت الصين الشعبية ان تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المضمار . في اواخر السبعينات ، كان هناك قرابة سبعة ملايين معمل صغير لإنتاج الطاقة من الأسمدة الحيوانية Bio-gas units ، بالاضافة الى حوالى ٨٨,٠٠٠ معمل صغير يولّد الطاقة من مساقط المياه المحلية[١] .

والذهنية التنموية لا تبحث عن حلول « سريعة » - اذا كانت السرعة غير مقترنة بالكفاءة . حدثت في السبعينات في المملكة العربية السعودية اختناقات عديدة نتيجة تحميل التجهيزات الأساسية مالا تطيق ، وارتفعت المطالبات « بحلول عاجلة » وكان في توفر الموارد المالية ما جعل من الممكن الاستجابة لهذه الطلبات . وهكذا وُجدت بجانب الحلول النهائية حلول عاجلة في كل ميدان : مساكن مؤقتة حتى يتم الانتهاء من المساكن الدائمة ؛ مولّدات كهربائية تُوزّع على المواطنين في انتظار الانتهاء من الشبكات الكهربائية ؛ أرصفة مؤقتة في الموانىء تستخدم اثناء تشييد الأرصفة الثابتة ؛ وقد بلغت حمّى

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .

الحلول العاجلة ذروتها مع استخدام الطائرات العمودية لتفريغ حمولة البواخر ! . أثبتت التجربة العملية ، في كل حالة تقريباً ، ان الحلول العاجلة مضيعة للجهد والمال ـ وان بعضها يضيف الى المشكلة بدلاً من ان يساهم في حلّها .

واذا كان للذهنية التنموية هذا التأثير الفعال الخطير ، اذا كانت تستطيع ان تحلّ المشاكل حيثما وُجدت ، وأن توجد المشاكل حيثما غابت، فلماذا لا نراها في كل مكان من العالم الثالث؟! لماذا نفتش في كتاب كهذا الكتاب عن امثلة النجاح النادرة بدلاَ من ان نبحث عن امثلة الفشل القليلة؟! الجواب هو ان الذهنية التنموية مرتبطة ارتباطا عضوياً بالعلم ، والعلم يرتبط ارتباطاً مباشراً بنظام التعليم ، ووضع التعليم في العالم الثالث مأساة تحزن الأعداء قبل الاصدقاء . ولعلنا هنا نضع ايدينا على « المفتاح السحري » للتنمية : المفتاح الذي يستحيل في غيابه تحقيق التنمية رغم توفر كل عناصرها ، ويمكن ان تتحقق التنمية عند وجوده حتى مع غياب عدد من عواملها ـ هذا المفتاح السحري هو التعليم .

أخطر نواقص التعليم في العالم الثالث انه فشل فشلاً ذريعاً بعد سنوات طويلة من الاستقلال في القضاء على الأمية . في الوقت الذي اختفت فيه الأميّة نهائياً من الدول الصناعية، نجد ان نسبة الامية في عدد من دول العالم الثالث تتجاوز ٥٠٪ من السكان وتصل في بعضها الى ٧٠٪ . في العالم العربي ، على سبيل المثال ، لا تزال الأمية تنتشر على نحو مروّع دفع أحد

الباحثين الى القول « ان ثلاثة ارباع سكان الوطن العربي يشكلون عبئاً جدياً على حركة التنمية العربية »[1] .

العلاقة بين الأميّة والتخلف ، وما يتبع التخلف من انخفاض في الانتاجية ، لا تكاد تحتاج الى برهان . تبيّن ان انتاجية العامل الزراعي الذي حصل على اربع سنوات من الدراسة تفوق انتاجية العامل الأمي بـ ١٣٪ . كما تبيّن أن الآباء والأمهات الذين انهوا المرحلة الابتدائية اكثر قدرة على تطبيق مبادىء التغذية والنظافة السليمة من الآباء والأمهات الذين لم يتعلموا . بل ان الدراسات تشير الى وجود علاقة مباشرة بين مستوى الأم التعليمي ومعدل العمر المتوقّع للابناء ![2] .

في الوقت الذي يعجز فيه نظام التعليم عن محو الأميّة في العالم الثالث ، يعمد هذا النظام الى التركيز غير المتوازن على التعليم الجامعي فيصلح الخطأ بالخطأ . إن انشاء الجامعات على غير هدى ، وبدون تنسيق ، لا يؤدّي الى ارتفاع المستوى العلمي للقوى العاملة بل يؤدّي الى البطالة بين الخريجين . في سري لانكا ، على سبيل المثال ، كان ٩٠٪ من الباحثين عن عمل في السبعينات شباباً دون العشرين يحملون مؤهلات دراسية

---

(١) طيب تيزيني وآخرون ، **التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده** ، الجزء الثاني : موضوعات قطاعية ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة ، ١٩٨١) ، ص ٢٤ .

(٢) انظر مرجع سابق ، Baum And Tobert ، ص ١٢٠ .

عالية[١] . وفي الهند ، في الفترة نفسها ، تجاوز عدد الخريجين الجامعيين الباحثين عن عمل ٢,٣ مليون[٢] . أصبحت « بطالة المثقفين » ظاهرة متفشية في كل عاصمة من عواصم العالم الثالث ، بكل ما تحمله الظاهرة من خطر على الاستقرار السياسي والاجتماعي .

وانظمة التعليم التي فشلت في القضاء على الاميّة وفي ترشيد التعليم الجامعي ، فشلت في تزويد المجتمع بحاجته من الطاقات البشرية المدرّبة[٣] . يعود السبب في هذا الفشل المركب الى كون هذه الأنظمة ميراثاً بالياً وصنعته الدول المستعمرة في عهود ما قبل التنمية ولم يكن لها من هدف سوى تخريج صغار الكتبة. جاء الاستقلال وشعاراته البراقة ولم تجيء معه نظرة جديدة تراجع نظام التعليم القديم (كان « الزعماء الملهمون » في كل مكان مشغولين « بمواعيدهم مع القدر » - ولم يكن لديهم وقت للاهتمام بموضوع «تافه» كالتعليم تُرك لمسؤولين من الدرجة الثانية !) . ظل الأمر بعد الاستقلال كما كان قبله : يقتصر دور

---

(١) انظر : Ozay Mehemt, **Economic Planning And social Justice In Developing Countries,** (New York: St. Martins Press, 1978), P. 89.

(٢) انظر: Nath Varma Baiydia, **The Sociology And Politics of Development: A Theoretical Study,** (London: Routledge And Kegan Paul, 1980), P. 111.

(٣) في اندونيسيا في سنة ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى ثلاثين مواطناً يحملون درجة الماجستير في ادارة الاعمال بينما يتجاوز عدد الذين يحملون هذه الشهادة الألف في شركة مثل IBM !

المدارس الابتدائية على تهيئة الطلاب للمدارس الثانوية ، ويقتصر دور المدارس الثانوية على اعداد التلاميذ للمرحلة الجامعية ، ويقتصر دور الجامعة على تخريج الموظفين . في ظلّ هذا النظام العجيب تتكدّس اجهزة الخدمة المدنية بأعداد هائلة من الموظفين الذين لا يحتاج أحد الى خدماتهم في الوقت الذي تشتدّ فيه الحاجة الى الكفاءات المدرّبة في حقول التمريض والسباكة والنجارة والحدادة والزراعة والصناعة . وفي ظل هذا النظام تتعايش « بطالة المثقفين » جنباً الى جنب مع « ندرة المهنيين » !

لعلّه قد أصبح من الواضح الآن أن الوصول الى الذهنية التنموية (أي الوصول الى التنمية) يستحيل بدون اصلاح نظام التعليم في العالم الثالث اصلاحاً جذرياً بعيد المدى . الهدف الأول للإصلاح يجب ان يكون القضاء التام المبرم على الأميّة واعطاء كل طفل تعليماً اساسياً الزامياً لمدة لا تقل عن تسع سنوات . والهدف الثاني للاصلاح يجب ان يكون الربط التام بين متطلبات التنمية ومناهج التعليم بحيث تكفل هذه المناهج سد حاجة المجتمع الى الكفاءات المدرّبة اللازمة لنجاح التنمية . والإصلاح الثالث المطلوب هو الاستغناء عن الأنظمة التلقينية العقيمة[1] والاستعانة بأحدث ما توصلت اليه علوم التربية

---

(١) في الوقت الحاضر يعتمد التعليم ، عبر العالم الثالث كله ، على طرق « تلقينية » اجمالاً ، تذهب في اتجاه واحد من المعلم الذي يعرف كل شيء ويقوم بالدور النشط الى التلميذ الذي يجهل كل شيء ويفرض عليه دور التلقي الفاتر دون أن يشارك او

الحديثة من وسائل للتعليم والتدريب . وعلى نظام التعليم ان يقدم خدماته للمواطنين كلهم ، الفقير قبل الغني ، وان يتخلى عن المحاباة الواضحة التي تشهدها دول العالم الثالث لصالح الطبقة القادرة على حساب بقية الطبقات .

والإصلاحات المطلوبة ، على عمق مداها واتساعها ، ليست بالهدف المستحيل اذا انعقد العزم على تحقيق التنمية ، ويكفي هنا ان نستعرض تجربة كوريا الجنوبية التي تتحول ، بسرعة كبيرة ، من دولة متخلفة الى دولة متقدمة . انجزت كوريا الكثير في ميدان التعليم : قضت على الامية ، وادخلت التعليم الإلزامي ، وفرضت على طلاب التدريب المهني ان يقضوا عدداً من السنوات الدراسية قبل دخول مراكز التدريب(١) . كانت النتيجة ارتفاعاً كبيراً في الانتاجية في كل ميدان .

ومع اصلاح النظام التعليمي يجب اعطاء البحث العلمي ما يستحقه من اهتمام . في الوقت الحاضر لا يتجاوز ما ينفقه العالم الثالث على البحوث التطبيقية ٥٪ من مجموع ما ينفقه العالم

يناقش او يمارس » ـ والنتيجة النهائية ان الطالب في احسن الأحوال يحفظ العلم دون ان يستوعبه ، يحفظ الامتحان دون ان تعد شخصيته بشكل علمي» . انظر مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، (بيروت : معهد الانماء العربي ، الطبعة الأولى ١٩٧٦) ص ١١٣ .

(١) انظر وهبة حندوسة « ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، في مركز دراسات الوحدة العربية ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ص ٣٦٥ ـ ٣٩٧ .

الصناعي [1] ، وحتّى هذه النسبة الضئيلة تكاد تقتصر على مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة نسبياً كالهند والبرازيل والمكسيك . ان كثيراً من البحوث التي تدور في العالم الصناعي لا علاقة لها بمشاكل العالم الثالث ، ولا بد من حلول ينتجها البحث التطبيقي في كل دولة . ولنا ان نذكر في هذا الصدد انه لم يحصل تطوّر يذكر في معالجة امراض المناطق الحارة لأنها لا تشكل اي اولوية صحية في العالم الصناعي في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الطائلة بحثاً عن علاج لمرض السكر الذي لا يعتبر مشكلة صحية خطيرة في العالم الثالث . هذا الاهتمام بالبحث العلمي يمكن ان يكون خطوة فعالة نحو وقف « نزيف الأدمغة » الذي يحرم العالم الثالث خيرة طاقاته البشرية . وصل هذا النزيف مرحلة خطرة أصبح العالم الثالث فيها يصدّر الكفاءات الى العالم الصناعي بدلاً من استيرادها . في عدد من بلدان العالم الصناعي تعتمد الخدمات الطبية اعتماداً كبيراً على الاطباء المهاجرين من العالم الثالث [2] .

---

(١) يقول باحث عربي : « اننا أبخل اهل الأرض قاطبة على علمائنا ، فبينما تصرف أمريكا الشمالية ٧٦ ألف دولار لكل عالم ، وتصرف أوروبا ٧٥ ألف وآسيا ٤٥ الف وأفريقيا ٥١ ألف تصرف الأقطار العربية ٣٠ الفا فقط » انظر اسامة الخالدي ، « المجهود العربي في العلوم الاساسية ، العربي عدد ٣٤٦ سبتمبر سنة ١٩٨٧ . ص ص ٥٧ ـ ٦٣ .

(٢) سمعت من الملكة اليزابيت الثانية أنها تشعر بالسرور عندما ترى غير البريطانيين يعملون في المستشفيات البريطانية التي تزورها ، كما تشعر بالأسى للفراغ الطبي الذي يحدثه رحيل هؤلاء الأطباء عن بلادهم .

يمكنني ، الان ، ان اترك القارىء مع التوصية النهائية التي توصلت اليها بعد ربع قرن من معايشة التنمية ، نظرية وواقعاً ، وهذه التوصية النهائية هي ان الطريق الى التنميـة يمر ، اولاً ، بـالتعليم وثانيـاً ، بـالتعليم ، وثـالثـاً ، بـالتعليم . التعليم ، باختصار هو الكلمة الأولى والأخيرة في ملحمة التنمية[1] !

---

(١) ومن هنا ندرك ان طه حسين كان رائداً تنمـوياً عـظيماً حـين أعلن في الثلاثينـات والأربعينات من هذا القرن ان التعليم حق لكل انسـان شأنـه شأن الغـذاء والماء والهواء .

المراجع
باللغة العربية

- الأمم المتحدة ، تقارير التنمية السنوية .
- أسامة الخالدي ، « المجهود العربي في العلوم الأساسية » ، **العربي** ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص . ٥٧ ـ ٦٣ .
- السيوطي ، **تاريخ الخلفاء** ، (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٢) .
- المعهد القومي للتخطيط بالكويت ، **ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة** ، (الكويت : ١٩٨٣) .
- طيّب تيزيني وآخرون ، **التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده** ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة ، ١٩٨١) .
- جورج قرم ، **التنمية المفقودة : دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية** ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٥) .
- حازم الببلاوي ، **نظرات في الواقع الإقتصادي المعاصر** ، (الكويت : كتاب العربي ، ١٩٨٦) .

- حسن صعب ، **تحديث العقل العربي** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠) .
- خالد محمد خالد ، **اسلاميّات** ، (بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨) .
- خيري عزيز ، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ، مصر والمغرب العربي** ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٣) .
- رمزي زكي ، « إلغاء ديون العالم الثالث ضرورة وليس اختياراً » ، **العربي** ، نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .
- سعد الدين إبراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .
- سمير عبده ، **تحديث الوطن العربي** ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠١ ـ ١٩٨١) .
- صموئيل عبود ، **خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف** ، (بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .
- عبد العزيز عبدالله الجلال ، **تربية اليسر وتخلف التنمية** ، (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٥) .
- عبدالله الخريجي ، **بعض تجارب التنمية في الوطن العربي :**

دراسة لعمليات التهجير والتوطين ، (جدّة : دار الشروق ، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠) .

● عبد المجيد فريد ، **عرب بلا نفط** ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٦) .

● علي شريعتي ، **العودة الى الذات** ، ترجمة ابراهيم الدسوقي شتا ، (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٦) .

● غازي عبد الرحمن القصيبي ، **التنمية وجهاً لوجه** ، (جدّة : تهامة ، ١٤١٠ ـ ١٩٨٩) .

● محمد حسنين هيكل ، **زيارة جديدة للتاريخ** ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٧) .

● محمد شوقي الفنجري ، « حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الاسلام » ، **مجلة حقوق الانسان** ، العدد السابع ، السنة الثامنة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٥ ـ ٥٢ .

● محمد فايز عبد أسعيد ، **مشاكل التنمية في العالم الثالث** ، (الرياض : دار الوطن ، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤) .

● محمود الحمصي ، **خطط التنمية العربية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢) .

● محمود السعدني ، **المصوّر** ، عدد ، فبراير سنة ١٩٩٠ ، ص ٨٢ .

- محمود محمد سفر ، **التنمية قضية** ، (جدّة : تهامة ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠) .
- محيّي الـدين صابـر ، **التغيّر الحضـاري وتنمية المجتمـع** ، (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٦٢) .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، **التنمية المستقلّة في الـوطن العربي** ، (بيروت : ١٩٨٧) .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، **التنمية العـربية : الـواقع الراهن والمستقبل** ، (بيروت : ١٩٨٤) .
- مصـطفى حجازي ، **التخلّف الإجتمـاعي : مـدخـل الى سيكـولوجيـة الانسان المقهـور** ، (بيروت : معهـد الإنماء العربي ، ١٩٧٦) .

باللغة الانجليزية

Agarwala, Ramgopal, **Planning In Developing Countries: Lessons Of Experience,** World Bank Staff Working Papers No. 576. 1983.

Amin, Galal, **The Modernization Of Poverty,** (Leiden, E.J.B. 1974).

Baidya, Nath Verma, **The Sociology and Politics of Development,** (London: Routlege and Kegan, Paul, 1980).

Bauer, P.T. **Equality, The Third World, and Economic Delusion,** (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1981).

Baum, Warren C. and Tobert, Stokes M. **Investing In Development: Lessons of World Bank Experience,** (New York: Oxford University Press, 1985).

The Brandt Commission, **Common Crisis: North-South Cooperation for World Recovery,** (Cambridge, Massachusetts, 1983).

Down, Anthony, **Inside Bureaucracy,** (Boston: Brown and Co. 1967).

Druck, Peter F. **Technology, Management, and**

Society, (New York: Harper and Row, 1967).

Frank, André Gunder, **Critique And Anti-Critique,** (New York, Praeger, 1984).

Gillis, Malcolm and Others, **Economics of Development,** (New York: W.W. Worton and Co., 1983).

The Global 2000 Report to the President, (New York: Penguin Books, 1987).

Gould, David J., and Amaro-Reyes, Jose A., **The Effects of Corruption on Administrative Performance: Illustrations from Developing Countries,** World Bank Staff Working Papers no. 580, P. 8.

Graham, Robert, **Iran: The Illusion of Power,** (London: Groom Helm, 1978).

Hardiman, Margaret and Midgley, James. **The Social Dimensions of Development,** (New York: John Wiley and Sons Ltd., 1982).

Higgott, Richard A. **Political Development Theory**, (New York: St. Martin Press, 1989).

Hilhors, J.G.M. and Keater M. **Social Development In The Third World,** (London: Croom 1985).

Kapuscinski, Ryayard, **Shah of Shahs,** (London: Quartet Books, 1985).

Lall, Sanjaya and Stewart, Francis. **Theory and Reality in Development,** (New York: St. Martins Press. 1986).

Lele, Uma. **The Designs of Rural Development: Lessons from Africa,** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1978).

Lewis, John P. and Kallab, Valeriane. **Development Strategies Reconsidered,** (Oxford: Transaction Books, 1986).

Lombardi, Richard W., **Debt Trap: Rethinking The Logic of Development,** (New York: Praeger, 1985).

Mehemet, Ozay. **Economic Planning and Social Justice in Developing Countries,** (New York: St. Martins Press, 1978).

Meier, Gerald M. and Seers, Dudley, **Pioneers in Development,** Published for the World Bank by Oxfor University Press, 1984.

Morris, David. **Measuring the Conditions of the World's Poor,** (New York: Pergamon Press, 1979).

Norman, Colin. **The God That Limps: Science And** Technology In The Eighties, (New York: W.W. Norton and Co. 1981).

Robertson, A.F. **People and the State,** (Cambridge University Press, 1984).

Rostow, W.W. **Politics And The Stages of Growth,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1971).

Servan-Schreiber, Jean-Jaques, **The World Challenge,** (New York: Simon and Schuster, 1980).

Streeten, Paul and Others, **First Things First,** (Published for the World Bank by Oxford University Press 1981).

Ul-Haq, Mahboub. **The Poverty Curtain,** (New York: Columbia University Press 1976).

Van Nieawenhuijse, C.A.O., **Development Begins At Home: Problems and Prospects of the Sociology of Development, (Oxford: Pergamon Press, 1982).**

Volgen Ingolf and de Souza, Anthony, R. Dialectics of Third World Development, (Allanheli) : Osum Publishers, 1980).

Walton, John, **Reluctant Rebels,** (New York: Columbia University Press, 1984).

المحتويات

التنمية
الأسئلة الكبرى

أيستطيع كتيب صغير كهذا الذي بين يدي القارىء ان يضيف جديداً إلى ما كتبه الباحثون في الغرب والشرق عن التنمية ؟ اشكّ كثيراً في ذلك ! لِمَ الكتيب اذن ؟ لقد كان من قدري ان ادرّس بعض جوانب التنمية في الجامعة ؛ ثم كان من قدري أن اتولّى بعض شؤون التنمية في المجتمع . وعبر سنوات الدراسة والتدريس والممارسة كنت أجد أن قراءة كتاب في التنمية تكاد تكون اشقّ من زيارة طبيب الأسنان . والسبب بسيط : هذه الكتب اعدّها اخصائيون ليقرأها اخصائيون آخرون . في غمرة المعادلات والرسوم البيانية والرموز الرياضية والجداول والإحصائيات لا يكاد القارىء العادي يجد شيئاً يفهمه او يستطيع التعرّف عليه . من هنا جاءت فكرة الكتيب : مناقشة التنمية باسلوب بسيط يمكن ان يفهمه الناس العاديون .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية
برج الكارلتون ، ص.ب : ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي : موكيالي ، هـ ٨٠٧٩٠٠/١
تلكس : LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

الغلاف : زهير أبو شايب